

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة السادسة والستون

اللجنة الأولى

الجلسة ٣

الاثنين ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد فينانين (فنلندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

بيانات استهلاكية

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تبدأ اللجنة الأولى صباح اليوم مناقشتها العامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح ومسائل الأمن الدولي ذات الصلة، عملاً ببرنامج عملها وجدولها الزمني.

وأود أولاً أن أدلي ببيان موجز بصفتي رئيساً للجنة.

وأبدأ ببيان يشكر سلفي، السفير ميلوس كوتيريتش، ممثل سلوفاكيا، على عمله المتميز في قيادة أعمال اللجنة بنجاح خلال الدورة الخامسة والستين. كما أشيد بالسيد سيرجيو دوارتي، الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، وفريق عمله، فضلاً عن أمانة اللجنة الأولى. وأعرب أيضاً عن تقديرني لأعضاء المكتب، الذين يساعدوني باقتدار كبير في عملي. كما أشكر مجدداً جميع الممثلين على الثقة التي أولوني إيّاها.

اجتمعت الجمعية العامة في تموز/يوليه الماضي، بناءً على طلب عدة دول أعضاء، لمناقشة كيفية تنشيط آلية نزع

السلاح وإنهاء الجمود الحالي المستمر منذ أكثر من عقد. وأعربت آنذاك عدة دول أعضاء عن قلقها حيال هذا الشلل الذي يهدّد بتقويض نظام المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح. وكان هناك اتفاق واسع على أنّ العمل على نفس المنوال ليس خياراً، وأننا بحاجة إلى تجديد الإرادة السياسية لإعادة بدء المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح.

ومن الواضح أنّ هناك إحباطاً متزايداً بين الدول الأعضاء، ومطالبة متنامية بالمزيد من العمل والتقدم. وقد كانت هناك تطوّرات إيجابية عديدة، منها مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، والتحضيرات لمؤتمر بشأن معاهدة لتجارة الأسلحة في السنة المقبلة. إلّا أنه يبقى الكثير مما يجب عمله، إذا أردنا إنهاء حالة الجمود الراهنة والاستجابة للتوقّعات المتعاظمة لدى الدول الأعضاء وشعوبها.

واللجنة الأولى جزء هام جداً من آلية نزع السلاح. وينبغي لها أن تستجيب للدعوات المتزايدة إلى تنشيط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



السلاح والتنمية، والتثقيف في مجال نزع السلاح، والتعاون الإقليمي، والمسائل المتعلقة بالمؤسسات في آلية نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة.

إننا جميعاً نعرف مدى اعتماد التقدم في نزع السلاح على المناخ السياسي الأوسع. وقد دفع البعض بأن هذا المناخ السياسي وحده يُحدد كلا من وتيرة التقدم وآفاقه المستقبلية. وفي هذا قدر من الحقيقة، لكن الآراء تختلف بشأن أي التوجُّهات ستفضي إلى أي نتائج، والكثيرون غير مقتنعين بأن المناخ يحدد نتائج نزع السلاح، وليس العكس.

ويدَّعي البعض، على سبيل المثال، أنه إذا لم يكن هناك سلام واستقرار، وتواصلت الصراعات المسلحة، وبقيت النزاعات الإقليمية بدون حلٍّ، واستمرت مخاطر انتشار الأسلحة أو الإرهاب، فلن يكون هناك، إذن، نزع سلاح في ظل هذه الأجواء. وإذا كان هذا الدفع صحيحاً، فقد يستخلص المرء أنه سيكون من الأفضل للجنة أن ترفع جلساتها اليوم، لأنَّ عملنا كله سيكون رهينة التطورات التي تجري خارج هذه الجدران. ولن يزيد دورنا عن كونه تكراراً لهذه التوجُّهات.

لكنَّ هناك رؤية أخرى لدور اللجنة، وأعتقد أنها بقيت أوسع قبولاً على مدى السنوات الـ ٦٥ الماضية. وتفيد هذه الرؤية بأن لدى اللجنة القدرة على تقديم إسهاماتها الذاتية المستقلة في النهوض بالمعايير المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح، وبالتالي في تعزيز السلم والأمن الدوليين.

واللجنة لم توقف أعمالها حتى في أحلك سنوات الحرب الباردة، حين كانت الترسانات النووية تتنامى وكانت التهديدات بالحرب النووية أمراً مألوفاً، ومعترفاً به على نطاق واسع أنه كذلك، لدرجة أنها أصبحت موضوع الروايات والأفلام ذات الشعبية.

مفاوضات نزع السلاح. وينبغي لها أن تبين في هذه الدورة الإرادة السياسية للإسهام في إيجاد عالم آمن. وإنني أحثُّ جميع الدول الأعضاء على العمل معاً بروح التعاون، لأنَّ أمامنا عدداً كبيراً من مشاريع القرارات بشأن مجموعة واسعة من المسائل. وأنا أدرك أنَّ اللجنة الأولى تُعالج المسائل التي ترتبط غالباً بشواغل أمنية وطنية هامة. لكنني آمل أن نتمكن من إيجاد أُسس مشتركة، وأن نتوصل إلى الاتفاق على أكبر قدر ممكن من مشاريع القرارات.

وإنني من جهتي، سأبذل كل جهد لضمان تنفيذ إجراءات اللجنة بأسلوب منفتح وشفاف ويتسم بالكفاءة. وتحقيقاً لذلك، أُعوِّل على تعاون الممثلين ودعمهم القيمين.

ويسرُّني الآن أن أرحِّب بالسيد سيرجيو دوارتي، الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، وأدعوه إلى الإدلاء ببيان.

السيد دوارتي (الممثل السامي لشؤون نزع السلاح)
(تكلَّم بالإنكليزية): أرحب بهذه الفرصة لمخاطبة اللجنة، ويُسعديني بشكل خاص الترحيب بأعضاء الوفود الذين ينضمُّون إلينا للمرة الأولى.

ويشرفني كذلك أن أهنيئكم، سيدي الرئيس، على تعيينكم لقيادة أعمالنا. وأودُّ أيضاً أن أعرب عن التقدير لأعضاء المكتب، وأن أؤكد لهم التعاون الكامل لمكتب شؤون نزع السلاح في جميع أعمال اللجنة.

إنَّ على جدول أعمال هذه اللجنة بعض أصعب التحديات للسلم والأمن الدوليين بكل المقاييس. وستغطي مداولاتها أكثر أسلحة الدمار الشامل فتكاً في العالم، بما فيها الأسلحة النووية الأكثر عشوائية من جميع الأسلحة. وستعالج المسائل المتعلقة بتنظيم الأسلحة التقليدية وتحديداتها. كما سنتناول مواضيع أخرى ذات آثار عميقة على مستقبلنا المشترك، بما في ذلك أسلحة الفضاء، والعلاقة بين نزع

اتفاقية للأسلحة النووية. ويحمل ذلك الالتماس أكثر من مليون توقيع جمعها العُمد المناصرون للسلام، وهي منظمة تمثّل أكثر من ٥ ٠٠٠ مدينة في ١٥١ بلداً.

وهناك التماس دولي آخر، دعماً لمثل هذه الاتفاقية أيضاً، قدّمته مجموعة غينسويكيو اليابانية (المجلس الياباني المناهض للقنابل الذرية والهيدروجينية) في مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وقد حمل أكثر من ٧ ملايين توقيع.

وبالإضافة إلى عُمد المدن والمنظمات الشعبية، اهتمّ برلمانيون وطيون اهتماماً متزايداً بتعزيز إحراز تقدم في نزع السلاح النووي. ففي نيسان/أبريل، ٢٠٠٩، اعتمدت جمعية الاتحاد البرلماني الدولي، التي تمثّل ٦٠٠ برلماني في أكثر من مائة بلد، قراراً أيد أيضاً التفاوض على اتفاقية للأسلحة النووية، كما اقترحتها أصلاً الأمين العام بان كي - مون في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، ٢٠٠٨.

وفي أيلول/سبتمبر، ٢٠٠٩، عقد مجلس الأمن، بعد عقود من عدم تناول هذه المسألة، مؤتمر قمة أنتج القرار ١٨٨٧ (٢٠٠٩)، الذي دعا جميع الدول، وليس مجرد الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، إلى الدخول بحسن نية في مفاوضات بشأن نزع السلاح النووي.

وإذ نندرس هذه الحقائق، مع إدراك أوجه غموض المستقبل، من الممكن مراعاة توجّهين داعمين، يمكن أن يؤثرا إيجابياً في أعمال اللجنة في هذا العام والأعوام المقبلة معاً.

ويرتبط التوجّه الأول بالثورة الديمقراطية التي تحتاج العالم، وليس الشرق الأوسط وحده، حالياً. والدليل على أنّ الديمقراطية آتية إلى نزع السلاح لا خلاف عليه في الأفعال التي ذكرتها للتو، والتي قام بها العُمد والبرلمانيون ومجموعات المجتمع المدني في جميع أرجاء العالم. إنه واضح في التوقعات المستمرة والمتزايدة التي أُعرب عنها في الجمعية العامة بشأن

ولنتذكّر أنّ التفاوض بشأن معظم المعاهدات المتعددة الأطراف القائمة حالياً، جرى أثناء فترة جغرافية سياسية اتّسمت بسباقات التسلّح، والحروب الإقليمية والتنافس الشديد المتعدد الأبعاد بين القوتين العظميين في العالم. فكيف تسنى ذلك، لو أنّ إحراز تقدّم في نزع السلاح يحتاج أولاً إلى استيفاء الشرطين المُسبقين المتمثلين في السلام والاستقرار العالميين؟

واليوم، نحن محظوظون بإجراء مداولاتنا في ظل تحسن المناخ السياسي بصورة كبيرة. فالحرب الباردة انتهت الآن منذ جيل كامل. وبينما يبقى أكثر من ٢٠ ٠٠٠ سلاح نووي، وحالتها التشغيلية غير واضحة، فإنّ حجم تلك الترسانات قد انخفض انخفاضاً كبيراً منذ ذروتها التي تُقدّر بأكثر من ٧٠ ٠٠٠ حوالي عام ١٩٨٦.

والأكثر إثارة للإعجاب، هو أنّ المواقف الشائعة حيال مثل تلك الأسلحة أخذت تتغيّر أيضاً في العقود الأخيرة. وبالتحديد، بدأت العواقب الإنسانية لاستخدام تلك الأسلحة تحظى بمزيد من الاعتراف، كما يتجسّد في فتوى عام ١٩٩٦ لحكمة العدل الدولية، وفي أقوال وأفعال اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وأخيراً في الصياغة المُعتمدة بتوافق الآراء في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠.

وكان من المدهش بالقدر نفسه، المجموعة المختلفة المتزايدة من الأطراف الفاعلة التي تعمل في جميع أرجاء العالم من أجل نزع السلاح النووي على الصعيد العالمي، بما في ذلك الدور الفعّال الذي يضطلع به، الأمين العام، الذي أصبح في السنة الماضية أول أمين عام يزور هيروشيما ونغازاكي. وفي آذار/مارس، كان لي شرف مشاركته في افتتاح عرض جديد في معرض نزع السلاح التابع للأمم المتحدة، الذي يضمّ كومتين من التماس يدعو إلى إبرام

كما أنه واضح في الجهود الجارية منذ مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ٢٠١٠، لمتابعة إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ويؤمل لتلك الجهود أن تُحرز تقدماً وشيكاً.

وللقوتين التوأمتين المتمثلتين في الديمقراطية وسيادة القانون أيضاً إمكانية المساعدة في تحقيق هدف طويل العهد آخر - خفض الإنفاق العسكري أو، وفقاً لما يرد في المادة ٢٦ من الميثاق، "أقل تحويل لموارد العالم الإنسانية والاقتصادية إلى ناحية التسليح". وتفيد التقارير بأن العالم يُنفق حالياً أكثر من ١,٦ تريليون دولار سنوياً للأغراض العسكرية، بينما لا يزال التقدم في تحقيق العديد من الأهداف الإنمائية العظيمة للألفية دون التوقعات، نظراً لنقص الموارد.

وعلى صعيد أعمال هذه اللجنة، بات من الواضح تماماً أنه ينبغي لنا ألاّ نُنهي مهمتنا وننتظر انبلاج فجر السلام العالمي، بصفته شرطاً مسبقاً لكي ينجح نزع السلاح وعدم الانتشار والحد من الأسلحة. فعلى نقيض ذلك، تقدّم جهودنا في كل من هذه المجالات إسهاماتها الذاتية الحيوية والمستقلة في توطيد السلم والأمن الدوليين. ومثلما يتقدّم نزع السلاح، يتقدم العالم.

وتفتح جهودنا آفاقاً للحد من عدم الثقة في العالم. ويمكن ألا تقتصر تخفيضات الأسلحة على الإسهام في خفض التوترات الإقليمية، بل يمكنها أن تسهم في القضاء على إمكانية نشوب صراعات مسلحة واسعة النطاق. وبمعزل عن إثبات قانونية أو جدوى الأسلحة النووية للدفاع عن النفس وطنياً أو جماعياً، فإن جهود نزع السلاح النووي تُحقق إنفاذ القانون وإرادة الشعوب كليهما، بينما هي توطّد الأمن أيضاً، بموثوقية أكبر بكثير من توازن رعب نووي محفوف بالمخاطر.

إحراز تقدّم جديد في نزع السلاح، إذ تتيح الجمعية العامة، بصفتها أوسع هيئة ديمقراطية في العالم، منتدى لكل دولة، كبيرة أو صغيرة، للمشاركة في عملية تطوير المعايير المتعددة الأطراف لنزع السلاح.

وإذ أنّ الديمقراطية آتية إلى نزع السلاح، فسيادة القانون آتية أيضاً. ويتضح هذا في الجهود الدؤوبة التي تبذل لتحقيق الانضمام العالمي إلى المعاهدات الرئيسية المتعددة الأطراف، التي تتناول أسلحة الدمار الشامل: اتفاقية الأسلحة البيولوجية، اتفاقية الأسلحة الكيميائية ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ويتضح في الاهتمام الشديد، والمتنامي بحسب اعتقادي، دعماً للتفاوض بشأن اتفاقية متعلقة بالأسلحة النووية، أو الدراسة الجدية على الأقل لماهية أنواع الالتزامات القانونية التي ستكون ضرورية لبلوغ عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

كما أنه يتضح في الاجتماعات الأخيرة التي عقدتها الدول الحائزة للأسلحة النووية، للتشاور فيما بينها بشأن السبل لتحسين شفافية ترساناتهم النووية ومكثّساتهم من المواد الانشطارية، وهو هدف ثابت للمجتمع العالمي.

وهو واضح كذلك في الأهمية التي يعلّقها العالم بأسره على التقيّد الكامل بالتزامات نزع السلاح وعدم الانتشار.

وهو واضح أيضاً في التحضيرات لعقد مؤتمر في السنة المقبلة، لإبرام معاهدة متعلقة بتجارة الأسلحة، وفي الجهود الأخرى لمنع سباق تسلّح في الفضاء الخارجي، وللاتفاق على المعايير التي تحكم استخدامات القذائف والدفاعات المضادة لها، ولتعزيز الالتزامات القانونية الدولية في مجال عدم الانتشار ومكافحة الإرهاب المستخدِم لأسلحة الدمار الشامل.

وكما ذُكر خلال الجلسة التنظيمية في الأسبوع الماضي، سادعو الممثلين الذين لديهم بيانات أطول إلى الإدلاء بصيغة موجزة من البيان، وتقديم البيان الكامل لنشره في الموقع الشبكي للجنة الأولى. كما أشجّع المتكلمين على التكلّم بسرعة معقولة للسماح بترجمة شفوية وافية.

وأذكر الوفود بأنّ القائمة المتحددة للمتكلّمين في المناقشة العامة ستُغلق غداً، الثلاثاء ٤ تشرين الأول/أكتوبر، الساعة ١٨/٠٠. وبناءً على ذلك، أحثّ جميع الوفود التي تعترم أخذ الكلمة، ولكنها لم تُدرج أسماءها بعد في القائمة، على أن تتفضّل بالقيام بذلك في أقرب وقت ممكن.

وقد تودّ الوفود المهتمة برصد تقارير الوسائط الإعلامية بشأن أنشطتنا، أن تعلم أنّ الموظفين الصحفيين لدى إدارة شؤون الإعلام التابعة للأمانة العامة، سيوفرون تغطية يومية لإجراءاتنا، التي سيُصدرون على أساسها بيانات صحفية بالإنكليزية والفرنسية، ستُنشر على الموقع الشبكي للأمم المتحدة بعد ساعات قليلة من جلسة كل يوم.

السيد كليب (إندونيسيا) (تكلّم بالإنكليزية): إنه لشرف كبير أن أتكلّم باسم حركة عدم الانحياز.

وفي البداية، اسمحوا لي أن أهنيكم، سيدي، وأهني أعضاء المكتب الآخرين، على انتخابكم، وأن أؤكد لكم الدعم والتعاون الكاملين من حركة عدم الانحياز.

إنّ الحركة تعتبر اللجنة الأولى مكوناً أساسياً في آلية نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، وتبقى ملتزمة بالعمل على تعزيزها.

وكما تكرر التأكيد من جانب مؤتمرات القمة والمؤتمرات الوزارية لحركة عدم الانحياز، بما فيها مؤتمرها الوزاري السادس عشر، الذي عُقد في بالي في أيار/مايو، تؤكد الحركة الصلاحية المطلقة للدبلوماسية المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، وتؤكد مجدداً

لهذه الأسباب جميعاً، يبقى نزع السلاح هدفاً تتشارك فيه جميع الدول الأعضاء. وما نحن بأمرٍ الحاجة إليه الآن هو الإرادة السياسية لترجمة تلك الأهداف إلى أفعال. ولكي يُنفذ هذا العمل على صعيد عالمي، ليس هناك بديل عن آلية نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، بصفتها مكاناً للتعاون المتعدد الأطراف. فهي تبقى "خطّ التجميع" العظيم في العالم، لبناء وصون معايير عالمية لنزع السلاح.

ومثلما تُواصل قوى الديمقراطية النمو، ستنمو شرعية القواعد الدولية في هذا المجال، وكما تُواصل سيادة القانون تحرّكها نحو نزع السلاح، كذلك سيرحب العالم بالاستقرار الإضافي والقابلية للتنبؤ وأبسط حدود الإنصاف، التي ستتحقق نتيجة لذلك. وباختصار، إنّ الديمقراطية وسيادة القانون قوّتان نافذتان في البيئة العالمية، يمكنهما معاً أن تعزّزا الإرادة السياسية اللازمة للمضيّ قدماً ببرنامج نزع السلاح.

ولهذه الأسباب جميعاً، أتوجّه لجميع الوفود بأفضل تمنياتي بدورة ناجحة جداً. فآلية نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة بحاجة إلى قصة نجاح جديدة، واللجنة الأولى مكان ملائم للبدء.

البنود ٨٧ إلى ١٠٦ من جدول الأعمال

مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح ومسائل الأمن الدولي ذات الصلة

الرئيس (تكلّم بالإنكليزية): إنني أذكر الوفود بضرورة الامتثال لممارسة اللجنة، بقصر البيانات على مدة أقصاها ١٠ دقائق للممثلين المتكلمين بصفة وطنية، و ١٥ دقيقة لمن يتكلمون باسم عدة وفود.

ولمساعدة المتكلمين في هذا الصدد، أعتزم اعتماد آلية توقيت، بجعل الحلقة الحمراء حول ميكروفونات المتكلمين تومض حين يبلغون الحدّ الزمني. وإنني شخصياً سأذكر المتكلمين من حين لآخر، إذا تجاوزوا الوقت المخصص لهم.

وينبغي لجميع الدول أن تفي كلّ منها بتعهداتها المتعلقة بترع السلاح، ولا سيّما نزع السلاح النووي، ومنع انتشار الأسلحة النووية.

وفي هذا الصدد، يتعيّن على جميع الدول أن تُتابع، بنيةً حسنة، مفاوضات مكثّفة متعددة الأطراف، كما اتّفق بتوافق الآراء في الوثيقة الختامية (القرار S-10/2) للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة، المكرّسة لترع السلاح (SSOD-I)، لتحقيق نزع السلاح العام والكامل، في ظل رقابة دولية صارمة وفعّالة.

إنّ حركة عدم الانحياز تؤكد مجدداً حقّ البلدان النامية غير القابل للتصرف، في تطوير بحوث الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها، بما يشمل الحقّ في دورة الوقود النووي للأغراض السلمية بدون تمييز. وما فتئت الحركة تلاحظ مع القلق استمرار القيود غير المبرّرة على صادرات المواد والمعدّات والتكنولوجيا للأغراض السلمية إلى البلدان النامية.

وتؤكد حركة عدم الانحياز أنّه يمكن معالجة الشواغل حيال الانتشار النووي على الوجه الأمثل عبّر اتفاقات متعددة الأطراف، عالمية، شاملة وغير تمييزية يتم التفاوض بشأنها. وينبغي لترتيبات مراقبة عدم الانتشار النووي أن تكون شفّافة ومُتاحة لمشاركة جميع الدول، كما ينبغي أن تضمن أنّها لا تفرض قيوداً على الوصول إلى المواد والمعدّات والتكنولوجيا للأغراض السلمية، المطلوبة للبلدان النامية من أجل تنميتها المتواصلة.

ويساور القلق دول حركة عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، حيال عدم إحراز تقدّم ملموس من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية، في تنفيذ التزاماتها بموجب المعاهدة، وتعهّدها الواضحة بإنجاز الإزالة التامّة لترساناتها النووية، المؤدية إلى الترع التامّ للسلاح

عزمها على تعزيز تعددية الأطراف، بصفتها المبدأ الأساس للمفاوضات في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار.

وتُعرب حركة عدم الانحياز عن القلق حيال الخطر الذي يهدد البشرية وبقاء الحضارات الإنسانية، ولا سيّما السلم والأمن الدوليين، الذي يُشكّله استمرار وجود الأسلحة النووية، واحتمال استخدامها أو التهديد باستخدامها. وتؤكد الحركة أنّ هناك الكثير ممّا يجب عمله لتحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وهي تحثّ الدول، ولا سيّما تلك الحائزة للأسلحة النووية، على تسريع جهودها للوفاء بالتزاماتها المتعلقة بترع السلاح النووي وعدم انتشاره من جميع جوانبه.

وتؤكد حركة عدم الانحياز مجدداً البيان بشأن الإزالة التامّة للأسلحة النووية، الذي اعتُمد في اجتماعها الوزاري السادس عشر في بالي، في أيار/مايو، حيث كرّرت دعوتها إلى عقد مؤتمر دولي لتحديد السبل والوسائل الكفيلة بإزالة الأسلحة النووية في أقرب موعد ممكن، بهدف التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج مرحلي للإزالة التامّة للأسلحة النووية، في إطار زمني محدد، لحظر تطويرها، وإنتاجها، وحيازتها، وإجراء التجارب عليها، وتكديسها، ونقلها، واستخدامها أو التهديد باستخدامها واتخاذ اللازم لتدميرها.

وتؤكد حركة عدم الانحياز على موقفها المبدئي بشأن نزع السلاح النووي، الذي يبقى أولويتها العليا، وبشأن المسألة المتعلقة بعدم الانتشار النووي من جميع جوانبه. وهي تشدد على أنّه ينبغي للجهود الهادفة إلى عدم الانتشار النووي أن تكون موازية للجهود المتزامنة بشأن نزع السلاح النووي.

وتعتقد الحركة أنّه ينبغي للهدف النهائي من جميع الجهود التي تبذل في مجال نزع السلاح، أن يكون نزع السلاح العام والكامل في ظل رقابة دولية صارمة وفعّالة.

الولايات المتحدة والاتحاد الروسي إلى تطبيق مبادئ الشفافية والارجعة والتحقق من تلك التخفيضات، وإلى تخفيض ترسانتيهما النوويتين والرؤوس الحربية ونظم إيصالها على السواء، ومن ثم تُسهمان في الوفاء بالتزاماتهما بترع السلاح النووي، وتيسّران إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية في موعد مبكر.

وما فتئت حركة عدم الانحياز تشعر بقلق بالغ إزاء مذاهب الدفاع الاستراتيجي للدول الحائزة للأسلحة النووية، بما في ذلك مفهوم التحالف الاستراتيجي لمنظمة حلف شمال الأطلسي، التي لا تضع مبررات لاستخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها فحسب، ولكنها تُبقي أيضا على المفاهيم غير المبررة للأمن الدولي، القائمة على أساس تعزيز وتطوير التحالفات العسكرية وسياسات الردع النووي.

وفي هذا الصدد، تدعو حركة عدم الانحياز الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى القضاء على دور الأسلحة النووية وأهميتها في كل المفاهيم والمذاهب والسياسات العسكرية والأمنية. وهي تُشدّد على أهمية تطبيق مبادئ الشفافية والارجعة وإمكانية التحقق الدولي من تلك التدابير. ودول حركة عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تدعو الدول الحائزة لتلك الأسلحة إلى إبلاغ المؤتمرات الاستعراضية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واجتماعات اللجان التحضيرية لتلك المؤتمرات، بالتدابير التي تتخذها في هذا الصدد.

وإذ ترحب دول حركة عدم الانحياز، الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، باعتماد خطة العمل التفصيلية المتعلقة بالشرق الأوسط بتوافق الآراء، ولا سيّما تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط (المرجع نفسه، ص. ٣٧)، الوارد في الجزء الرابع من الاستنتاجات والتوصيات بشأن إجراءات متابعة مؤتمر الأطراف في معاهدة

النووي. ودول حركة عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تدعو الدول الحائزة لتلك الأسلحة إلى تنفيذ التزاماتها بموجب المعاهدة، وتعهداتها التي أعادت تأكيدها المؤتمرات المتتالية لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بما فيها مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠.

إنّ دول حركة عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية مقتنعة بأنه من الحيويّ تنفيذ خطة العمل (انظر NPT/CONF.2010/50 (المجلد الأول))، التي اعتمدها مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ٢٠١٠، بشأن نزع السلاح النووي، وعدم الانتشار النووي والاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وبشأن تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط.

وتؤكد حركة عدم الانحياز على موقفها الثابت بأنّ الإزالة التامة للأسلحة النووية هي الضمانة المطلقة الوحيدة ضدّ استخدامها أو التهديد باستخدامها. وتؤكد الحركة ضرورة بدء مفاوضات في أقرب وقت ممكن، في مؤتمر نزع السلاح بشأن برنامج مرحلي للإزالة التامة للأسلحة النووية، في إطار زمني محدد؛ وينبغي للمفاوضات أن تشمل اتفاقية للأسلحة النووية. ولحين الإزالة التامة لهذه الأسلحة، ينبغي متابعة الجهود الرامية إلى إبرام صكّ عالمي وغير مشروط ومُلزم قانونياً، بشأن الضمانات الأمنية لجميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، ضدّ استخدام تلك الأسلحة أو التهديد باستخدامها، بصفتها مسألة ذات أولوية مُلحّة.

وتشدّد حركة عدم الانحياز على أن التخفيضات في النشر وفي الحالة التشغيلية، كما تنص معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحدّ منها، لا يمكن أن تكون بديلاً عن تخفيضات لا رجعة فيها في الأسلحة النووية، والتخلص الكامل منها. وفي هذا الصدد، تدعو الحركة

كما تطالب الحركة بفرض حظر كامل على نقل جميع المعدات النووية أو المعلومات أو المواد أو التسهيلات أو الموارد أو الأجهزة ذات الصلة بصنع الأسلحة إلى إسرائيل وعلى تقديم المساعدة لها في الميادين العلمية أو التكنولوجية ذات الصلة بصنع الأسلحة النووية.

ولا تزال حركة عدم الانحياز تعتبر إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية بموجب معاهدات ثلاثيلوكو وراتونغا وبانكوك وبليندانا والمنطقة الخالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى، فضلا عن مركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية، تدابير إيجابية وهامة نحو بلوغ هدف نزع السلاح النووي ومنع الانتشار النووي.

وتقر حركة عدم الانحياز بضرورة تعزيز فعالية آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح. وفي هذا السياق، تلاحظ حركة عدم الانحياز أن الصعوبة الرئيسية في آلية نزع السلاح تكمن في افتقار بعض الدول إلى الإرادة السياسية الحقيقية لإحراز تقدم فعال، بما في ذلك بشأن نزع السلاح النووي على وجه الخصوص.

ومع أن هناك ضرورة لتعزيز فعالية آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح، فإن من الأهمية بمكان الإشارة إلى الإنجازات التي حققها المجتمع الدولي من خلال تلك الآلية، ولا سيما الصكوك القانونية الرئيسية والقرارات والمبادئ التوجيهية وغيرها من الوثائق البالغة الأهمية. ولذلك يظل من الأهمية بمكان المحافظة على طابع جميع أجزاء هذه الآلية الهامة ودورها وغرضها.

ولا تزال حركة عدم الانحياز ثابتة في دعمها الكامل لجدول أعمال نزع السلاح المتعدد الأطراف وتعزيز آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح. وأن الأوان لتعمل جميع البلدان معا ولتتعاون بصورة أكبر ولتسخر رأس مالها السياسي لتنشيط هذه الآلية البالغة الأهمية. ويتوقف تعزيز عمل آلية

عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، فإنها تحت بقوة الأمين العام ومقدمي قرار عام ١٩٩٥، بالتشاور والتنسيق الوثيقين مع دول المنطقة، على أن يتخذوا فوراً التدابير الضرورية اللازمة لعقد مؤتمر في عام ٢٠١٢، بحضور جميع دول الشرق الأوسط، بشأن إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط.

وتعرب دول حركة عدم الانحياز الأطراف في اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية عن قلقها العميق حيال التأخير في تنفيذ التدابير الواردة في خطة العمل التي اعتمدها المؤتمر الاستعراضي لاتفاقية عدم الانتشار بشأن تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط، بالتشاور والتنسيق الوثيقين مع بلدان الشرق الأوسط. وهي تناشد بقوة الأمين العام والبلدان الثلاثة المشاركة في تقديم قرار عام ١٩٩٥ الشروع فوراً، وبالتشاور والتنسيق الوثيقين مع دول الشرق الأوسط، في التنفيذ الكامل لخطة العمل بشأن الشرق الأوسط.

وفي هذا السياق، تشدد دول حركة عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم الانتشار على أهمية تعيين ميسر فوراً، وتخصيص بلد مضيف، وتأكيد الموعد الدقيق لعقد المؤتمر في عام ٢٠١٢، بالتشاور والتعاون الوثيقين مع دول الشرق الأوسط.

وتكرر حركة عدم الانحياز تأييدها لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وفقاً لقرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١)، والفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١)، وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة التي اتخذت بتوافق الآراء. وإلى حين إنشاء تلك المنطقة، تطالب حركة عدم الانحياز إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بدون تأخير، وأن تخضع فوراً جميع منشآتها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

المتخصصة الوحيدة في إطار آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف التابعة للأمم المتحدة. وما زلنا نؤيد تأييدا كاملا أعمال الهيئة، ونعرب عن الأسف لأنها لم تتمكن من التوصل إلى اتفاق بشأن التوصيات المدرجة في بنود جدول أعمالها خلال الجلسات الموضوعية لدورتها السابقتين المنتهيتين في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ ونيسان/أبريل ٢٠١١، بسبب الافتقار إلى الإرادة السياسية وعدم مرونة المواقف، لا سيما مواقف دول معينة حائزة للأسلحة النووية، بالرغم من دور حركة عدم الانحياز البناء والاقتراحات الملموسة التي قدمت طوال المداولات، وبخاصة في الفريق العامل المعني بالتوصيات لتحقيق الهدف المتمثل في نزع السلاح النووي ومنع انتشار الأسلحة النووية.

وترى الحركة أن بوسع هيئة نزع السلاح أن تصبح فعالة بقدر كبير، لا سيما في ميدان نزع السلاح النووي. وتتوقع الحركة أن تتمكن هيئة نزع السلاح، بإعادة تنشيط الإرادة السياسية، من الاتفاق في دورتها المقبلة على توصيات ملموسة لتحقيق الهدف المتمثل في نزع السلاح النووي ومنع انتشار الأسلحة النووية.

وتحدد حركة عدم الانحياز على الأهمية القصوى والصلاحيية المستمرة للوثيقة الختامية التوافقية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح وإسهامها في جدول أعمال وآلية نزع السلاح الدولي في إطار الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، تجدد حركة عدم الانحياز تأكيد دعمها لعقد دورة استثنائية رابعة، بهدف توطيد جدول الأعمال المتعدد الأطراف وآلية نزع السلاح في إطار الأمم المتحدة.

وتشدد حركة عدم الانحياز على أهمية تحقيق الانضمام العالمي إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بما في ذلك انضمام جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية، التي

الأمم المتحدة لنزع السلاح على هيئة بيئة سياسية ملائمة، ومراعاة المصالح الأمنية لجميع الدول، بدلا من تغيير النظام الداخلي.

وتحدد حركة عدم الانحياز تأكيدها على أهمية مؤتمر نزع السلاح باعتباره الهيئة المتعددة الأطراف الوحيدة للتفاوض بشأن نزع السلاح، وتكرر مناشدتها المؤتمر الاتفاق بتوافق الآراء على برنامج عمل متوازن وشامل، في جملة أمور، بإنشاء لجنة مخصصة معنية بنزع السلاح النووي في أقرب وقت ممكن وعلى سبيل الأولوية العليا.

وتؤكد حركة عدم الانحياز على ضرورة بدء مفاوضات بدون تأخير بشأن وضع برنامج مرحلي للقضاء التام على الأسلحة النووية، بإطار زمني محدد لإبرام اتفاقية بشأن الأسلحة النووية.

وتؤكد حركة عدم الانحياز مجددا على أهمية ما خلصت إليه محكمة العدل الدولية بالإجماع بأن هناك التزاما بالسعي بحسن نية إلى إجراء وإكمال مفاوضات تفضي إلى نزع السلاح النووي من جميع جوانبه وتحت رقابة دولية صارمة وفعالة.

وتلاحظ حركة عدم الانحياز اعتماد مؤتمر نزع السلاح في ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٩ لبرنامج العمل (CD/1864) لدورة عام ٢٠٠٩، الذي لم ينفذ. وتدعو حركة عدم الانحياز المؤتمر إلى الموافقة بتوافق الآراء على برنامج عمل متوازن وشامل بدون المزيد من التأخير.

وتناشد حركة عدم الانحياز المؤتمر أن ينظر في تعيين ممثل خاص معني بتوسيع عضوية المؤتمر، في أقرب وقت ممكن، بغية فحص التوسيع المحتمل، وفقا للنظام الداخلي للمؤتمر.

كما تؤكد حركة عدم الانحياز مجددا على أهمية وصلاحيية هيئة نزع السلاح باعتبارها الهيئة التداولية

أن ينفق جزء كبير منه في تعزيز جهود التنمية الدولية والقضاء على الفقر والمرض.

وتشدد الحركة أيضا على أهمية تخفيض الإنفاق العسكري، وفقا لمبدأ الأمن غير المنقوص بأدى مستوى من التسلح. وتنفيذ مبدأ الأمن غير المنقوص للجميع أمر بالغ الأهمية.

وتدعو دول حركة عدم الانحياز الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية إلى التنفيذ الشامل والفعال للاتفاقية، وتشدد الحركة على أهمية إنشاء آلية التحقق من الاتفاقية. وفي هذا الصدد، تقرر دول حركة عدم الانحياز الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية بالأهمية الخاصة لتعزيز الاتفاقية من خلال مفاوضات متعددة الأطراف لإبرام بروتوكول غير تمييزي وملزم قانونا والانضمام العالمي إلى الاتفاقية. وفي هذا السياق، ناشد الطرف الراضى لاستئناف المفاوضات من أجل إبرام ذلك البروتوكول أن يعيد النظر في سياساته تجاه الاتفاقية في ضوء الطلب المستمر من الأطراف الأخرى.

وتحدد دول حركة عدم الانحياز الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية تأكيدها على أهمية الوفاء بموعد الاتفاقية النهائي الأخير الذي جرى تمديده إلى عام ٢٠١٢ للتدمير التام للأسلحة الكيميائية، وتلاحظ مع الشعور بالقلق الجدي أن اثنتين من الدول الأطراف الرئيسية الحائزة للأسلحة الكيميائية أشارتا إلى أنهما لن تفيًا بالموعد النهائي. وناشد بقوة الدول الأطراف الحائزة لهذه الأسلحة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتسريع عمليات التدمير بغية الوفاء بالموعد النهائي الأخير الذي جرى تمديده.

وينبغي أن تعالج أي احتمالات لعدم الوفاء بالموعد النهائي الأخير بطريقة لا تؤدي إلى تفويض سلامة ومصداقية الاتفاقية أو تؤدي إلى إعادة صياغة أحكام الاتفاقية أو إعادة تفسيرها.

ينبغي، في جملة أمور، أن تسهم في عملية نزع السلاح النووي. واستمرار التزام جميع الدول الموقعة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، لا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، بنزع السلاح النووي أمر ضروري، إذا أريد تحقيق أهداف المعاهدة بشكل كامل.

وتؤكد الحركة مجددا على أن تحسين الدول الحائزة للأسلحة النووية وتحديثها للأسلحة النووية القائمة واستحداثها لأنواع جديدة من الأسلحة النووية يشكل انتهاكا لالتزاماتها القانونية وتعهداتها القاطعة المتعلقة بالأسلحة النووية، وتناشدها إنهاء جميع تلك التدابير بشفافية كاملة، وفاء بالتزاماتها، وباعتباره إسهاما منها نحو إنشاء عالم خال من الأسلحة النووية.

وتكرر الحركة شعورها المستمر بالقلق حيال الحالة الصعبة والمعقدة الحالية في ميدان نزع السلاح والأمن الدولي. وفي هذا الصدد، تدعو حركة عدم الانحياز إلى تجديد الجهود للخروج من المأزق الحالي في تحقيق نزع السلاح النووي ومنع انتشار الأسلحة النووية بجميع جوانبه. وفي هذا السياق، تشدد حركة عدم الانحياز على أنه ينبغي ألا يكون نزع السلاح النووي، باعتباره أعلى أولوية تحدد دور الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لترع السلاح والتزاما قانونيا متعدد الأطراف، مشروطا بتدابير بناء الثقة أو بجهود نزع السلاح الأخرى.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أذكر المتكلم بأنه يتكلم الآن لأكثر من ١٧ دقيقة.

السيد كليب (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية):

سأواصل، سيدي الرئيس.

وتشعر حركة عدم الانحياز بقلق بالغ من زيادة الإنفاق العسكري العالمي، الذي من الممكن بدلا من ذلك

التعاون مع البلدان المتضررة وتزويدها بالدعم في مجال الأعمال المتعلقة بالألغام، بما في ذلك تبادل المعلومات، والخرائط التي توضح أماكن الألغام والمتفجرات، وبتقديم المساعدة الفنية لإزالة الألغام، وتسديد تكاليف الإزالة والتعويض عن الخسائر الناجمة عن زراعة الألغام.

ولا بد من التشديد على أن إعادة التأهيل الاجتماعي والاقتصادي للضحايا، فضلا عن حصول البلدان المتضررة بصورة كاملة على المواد والمعدات والتكنولوجيا والموارد المالية اللازمة لإزالة الألغام، أمور بالغة الأهمية لرفاه هذه البلدان وتقدمها. وناشد جميع الدول التي تستطيع تقديم المساعدة الفنية والتكنولوجية والإنسانية اللازمة لعملية إزالة الألغام الأرضية القيام بذلك بناء على طلب البلدان المحتاجة إلى هذه المساعدة.

ويساورنا القلق حيال التأثير الإنساني السليبي لاستخدام الذخائر العنقودية. وفي هذا الصدد، نكرر موقف حركة عدم الانحياز القائم على المبدأ إزاء الدور المحوري الذي تضطلع به الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة. ونلاحظ أن اتفاقية الذخائر العنقودية بدأ نفاذها في ١ آب/أغسطس ٢٠١٠.

وتشجع دول حركة عدم الانحياز الأطراف في اتفاقية الأسلحة التقليدية وبرتوكولاتها الدول على النظر في الانضمام إلى الاتفاقية. وتلاحظ أيضا أن المفاوضات بشأن الاقتراحات المتعلقة بمشروع البروتوكول بشأن الذخائر العنقودية تجري في إطار اتفاقية الأسلحة التقليدية.

وتؤكد حركة عدم الانحياز مجددا على حق الدول السيادي في حيازة الأسلحة التقليدية وصنعها وتصديرها واستيرادها والاحتفاظ بها لأغراض الدفاع عن النفس وللاحتياجات الأمنية. وتعرب حركة عدم الانحياز عن قلقها

وتؤكد دول حركة عدم الانحياز الأطراف في الاتفاقية مجددا على أهمية التعاون الدولي في ميدان الأنشطة الكيميائية للأغراض غير المحظورة بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وتشدد على ضرورة التنفيذ الكامل والمتوازن والفعال وغير التمييزي لجميع أحكام الاتفاقية.

وتشدد حركة عدم الانحياز على ضرورة اتخاذ نهج عالمي وشامل وشفاف وغير تمييزي يتم التفاوض بشأنه على مستوى متعدد الأطراف نحو مسألة القذائف بجميع جوانبها، باعتباره إسهاما في صون السلام والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، تؤكد حركة عدم الانحياز على ضرورة إبقاء مسألة القذائف بجميع جوانبها مدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة، وتؤيد الجهود المقرر استمرارها في إطار الأمم المتحدة لمواصلة دراسة المسألة.

وتشدد حركة عدم الانحياز أيضا على أهمية إسهام استخدام تكنولوجيا الفضاء للأغراض السلمية، بما في ذلك تكنولوجيا إطلاق المركبات الفضائية، في التقدم الإنساني. كما تؤكد حركة عدم الانحياز مجددا على أنه ينبغي الاضطلاع بأي مبادرات لمعالجة المسائل المتصلة بمنظومات إيصال أسلحة الدمار الشامل من خلال مفاوضات شاملة للجميع في منتدى يمكن أن تشارك فيه جميع الدول على قدم المساواة. وتشدد حركة عدم الانحياز على أهمية مراعاة الشواغل الأمنية لجميع الدول على الصعيدين الإقليمي والعالمي في أي نهج يتخذ نحو مسألة القذائف بجميع جوانبها.

ولا تزال حركة عدم الانحياز تشعر بالقلق حيال المتفجرات من مخلفات الحرب العالمية الثانية، لا سيما في شكل الألغام الأرضية، التي لا تزال تسبب أضرارا بشرية ومادية وتعيق التنمية في بعض بلدان حركة عدم الانحياز. وناشد الدول المسؤولة بالدرجة الأولى عن زرع تلك الألغام وترك المتفجرات خارج أراضيها خلال الحرب العالمية الثانية

الاستثنائية الرابعة المكرسة لترع السلاح. وسيلقى تأييد جميع الوفود كل الترحاب والتقدير.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أرجو أن أذكر ممثل إندونيسيا بأنه تكلم لمدة ٢٥ دقيقة.

السيد أونيمولا (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلّم باسم المجموعة الأفريقية وأن أهنئكم رسمياً، سيدي الرئيس، على انتخابكم. كما يسرني أن أهنئ أعضاء المكتب الآخرين. وترى المجموعة الأفريقية، سيدي، أن خيرتكم وحنكتكم وحصافتكم الدبلوماسية ستجعلكم في وضع جيد إذ تقودون الجلسات والمداولات المختلفة إلى ختام ناجح. وتؤكد لكم المجموعة الأفريقية على مشاركتنا الفعالة وتعاوننا الكامل بينما نتناول العديد من المهام التي تنتظرنا خلال الدورة الحالية.

وتؤيد المجموعة بيان حركة عدم الانحياز الذي أدلى به الممثل الدائم لإندونيسيا، وتجدد تأكيد التزامها بتعزيز السلام والأمن الدوليين.

وتعتقد أفريقيا أن تعددية الأطراف والحلول المستمدة منها، لا سيما في نطاق الميثاق، ستعجل ببلوغ معظم أهدافنا. ولئن كنا ننوه بإسهامات الجهود التي تبذل على المستويات الأخرى، فإننا نرى أن المفاوضات المتعددة الأطراف لا تزال وسيلة ملائمة وفعالة لتناول مسائل نزع السلاح وصون السلام والأمن الدوليين.

وتؤكد المجموعة الأفريقية مجدداً على أن الأمم المتحدة هي المنتدى المناسب لتناول جميع مسائل نزع السلاح وتحديد الأسلحة. وبالتالي ترى المجموعة أن اللجنة الأولى عنصر أساسي في الأمم المتحدة.

وتؤكد المجموعة الأفريقية مرة أخرى مواقفها القائمة على المبدأ إزاء نزع السلاح النووي، الذي يظل أعلى أولوية للمجموعة، وإزاء المسألة ذات الصلة المتعلقة بمنع انتشار

من التدابير القسرية التي تتخذ من جانب واحد، وتؤكد على عدم جواز فرض قيود لا داعي لها على نقل تلك الأسلحة.

كما أن حركة عدم الانحياز لا تزال يساورها القلق حيال نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وصنعها وتداولها على نحو غير مشروع في مختلف أجزاء العالم. وفي هذا الصدد، تشدد الحركة على ضرورة تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، الذي تعتبره الحركة الإطار الرئيسي للتصدي لمسألة الاتجار غير المشروع بتلك الأسلحة.

ونشدد على أن المساعدة والتعاون الدوليين جانب أساسي في التنفيذ الكامل لبرنامج العمل، وتناشد جميع الدول مساعدة البلدان المحتاجة إلى الموارد والخبرة في تنفيذ البرامج.

وفي الختام، تشدد الحركة على أهمية توفر الإرادة السياسية في معالجة المسائل المتعلقة بنزع السلاح الدولي. ولا تزال حركة عدم الانحياز، من جانبها، تعمل بفعالية وبصورة بناءة مع جميع الدول الأعضاء بغية النهوض بشكل ملموس بأعمال اللجنة الأولى.

وفي هذا الصدد، ستقدم حركة عدم الانحياز مشاريع قرارات ومقررات بشأن ما يلي: تنفيذ إعلان اعتبار المحيط الهندي منطقة سلام (A/C.1/66/L.5)؛ الصلة بين نزع السلاح والتنمية (A/C.1/66/L.6)؛ مراعاة المعايير البيئية في صياغة وتنفيذ اتفاقات نزع السلاح وتحديد الأسلحة (A/C.1/66/L.7)؛ تعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار (A/C.1/66/L.8)؛ مراكز الأمم المتحدة الإقليمية للسلام ونزع السلاح (A/C.1/66/L.9)؛ استعراض تنفيذ الإعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي (A/C.1/66/L.12)؛ وبشأن عقد دورة الجمعية العامة

كما نؤكد مجدداً على أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية لا تزال السلطة المختصة الوحيدة المسؤولة عن التحقق من امتثال وضممان امتثال الدول الأطراف لاتفاقات الضمانات التي قطعتها على نفسها وفاء لالتزاماتها بموجب المعاهدة.

وتنوه المجموعة بالاجتماع الرفيع المستوى بشأن السلامة والأمن النوويين، الذي عقد في ٢٢ أيلول/سبتمبر هذا العام بمبادرة من الأمين العام بهدف تشجيع أعلى مستويات المعايير الدولية للسلامة والأمن النوويين.

والمجموعة الأفريقية على اقتناع بأن التصديق المبكر على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من جانب الدول المتبقية الحائزة للأسلحة النووية التي لم تصدق بعد على المعاهدة سيسهم في بدء نفاذ المعاهدة بغية فرض حظر شامل على تفجيرات التجارب النووية. ونناشد جميع الدول الامتناع عن اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يتعارض مع هدف المعاهدة، ونعتقد أن بدء نفاذ المعاهدة سيسهم بقدر كبير في تعزيز الأمن الدولي. ولذلك نرحب بتصديق غانا وغينيا مؤخراً على المعاهدة باعتباره تطوراً إيجابياً وخطوة في الاتجاه الصحيح.

وريثما يتحقق القضاء الكامل على الأسلحة النووية، تكرر المجموعة الأفريقية دعوتها إلى إنشاء صك دولي ملزم قانوناً تتعهد بموجبه الدول الحائزة للأسلحة النووية بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وتشدد المجموعة الأفريقية على أهمية ضمان أن تكون أي عملية لتزع السلاح النووي شفافة ويمكن التحقق منها ولا رجعة فيها لكي تكون ذات مغزى وفعالية.

وتحدد المجموعة الأفريقية تأكيد إيمانها الجازم بتعزيز آلية نزع السلاح القائمة، وتشدد على ضرورة عقد دورة

الأسلحة النووية بجميع جوانبها. والهدف النهائي لعملية نزع السلاح هو نزع السلاح العام والكامل تحت مراقبة دولية صارمة وفعالة، تقوم على أساس مبدأ الأمن غير المنقوص وتعزيز الأمن لجميع الدول.

وتؤكد المجموعة مجدداً على أنه لا يوجد أي شك في أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي حجر الأساس في جهود نزع السلاح العام والكامل ومنع الانتشار، في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة، على النحو الذي أكدته وفصلته، ضمن أمور أخرى، المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. ونرى أن المادة السادسة لا يعترضها أي غموض إزاء التزامات الدول الحائزة للأسلحة النووية بتزع السلاح. والواقع أنها تضع مسؤولية رسمية ومحددة على عاتق هذه الدول، بحسن نية.

وتود المجموعة أن تعرب عن إيمانها القوي بتحقيق مبادئ معاهدة عدم الانتشار وأهدافها، تمثياً مع أحكام المعاهدة والالتزامات المتفق عليها في مؤتمر استعراض وتمديد المعاهدة لعام ١٩٩٥ - ولا سيما القرار بشأن الشرق الأوسط (انظر [NPT/CONF.1995 \(Part I\)](#)، المرفق) - والخطوات الـ ١٣ المتفق عليها والمعتمدة في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ (انظر [NPT/CONF.2000 \(Parts I and II\)](#))، فضلاً عن القرار ٤٢/٦٥، الذي اتخذ بدون تصويت في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

وتتحقيقاً لتلك الغاية، ترحب المجموعة الأفريقية بالاعتماد، بتوافق الآراء، لنتائج وتوصيات إجراءات متابعة المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (انظر [NPT/CONF.2010/50 \(Vol. I\)](#) التي تكلف الأمين العام ومقدمي قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، بعقد مؤتمر في عام ٢٠١٢، تشارك فيه جميع دول الشرق الأوسط، بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى.

أن تصدق على بروتوكولات المعاهدة بدون المزيد من التأخير، بغية ضمان فعالية المعاهدة.

وتناشد المجموعة الأفريقية جميع الدول أن تتخذ تدابير صارمة وفعالة لمنع أي إلقاء للنفايات النووية أو الكيميائية أو المشعة. كما تطالب المجموعة بالتنفيذ الفعال لمدونة قواعد الممارسات المتعلقة بالحركة الدولية للنفايات المشعة عبر الحدود التي وضعتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، باعتباره وسيلة لتعزيز حماية جميع الدول من إلقاء النفايات المشعة في أراضيها.

كما تشدد أفريقيا على الحق غير القابل للتصرف للدول غير الحائزة للأسلحة النووية في الانخراط في إجراء بحوث الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية.

وتخطط المجموعة الأفريقية علماً بنتائج الاجتماع الرابع من الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه (انظر [A/CONF.192/BMS/2010/3](#)). وتعتقد المجموعة أنه ينبغي متابعة التنفيذ الكامل للبرنامج بشكل نشط.

وتعرب المجموعة الأفريقية عن قلقها من النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتصنيعها وتداولها. وبالمثل، تشيد المجموعة باجتماع الخبراء الحكوميين باعتباره ممارسة قوية لصياغة بعض العناصر الرئيسية للبرنامج. ونلفت الانتباه إلى الدعوة إلى التركيز على احتياجات البلدان النامية للتمكين التقني والمالي كي تتمكن من التصدي بشكل كاف لخطر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة.

الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لزرع السلاح، بغية التشجيع الفعال لعملية نزع السلاح النووي.

وتؤكد المجموعة الأفريقية على أهمية تعزيز الاتفاقات المتعددة الأطراف القائمة لتحديد الأسلحة ونزع السلاح بضمن الامتثال الكامل لتلك الاتفاقات والتنفيذ الفعال لها.

وإذ تدخل هيئة نزع السلاح عقدا ودورة جديدتين، تدعو المجموعة الأفريقية جميع الدول الأعضاء إلى إبداء المرونة والإرادة السياسية الكافية لتهيئة جو مؤات بشكل واف لإحراز نتائج توافقية وتقديم توصيات ملموسة. ونكرر الحاجة إلى اتخاذ نهج أكثر عملية وفعالية إزاء المداولات بشأن مسائل محددة في مجال نزع السلاح في الهيئة.

وتنوه المجموعة بالنقاط البارزة لمتابعة الاجتماع الرفيع المستوى بشأن تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح والمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف، الذي دعا إليه رئيس الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين وعقد في ٢٧ تموز/يوليه هذا العام.

وتؤكد المجموعة الأفريقية مجدداً على أن مؤتمر نزع السلاح هو الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة بشأن نزع السلاح. ولاحظت المجموعة اعتماد المؤتمر في ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٩ لبرنامج العمل لدورة عام ٢٠٠٩ (CD/1864)، الذي لم ينفذ. وتناشد المجموعة الأفريقية مؤتمر نزع السلاح الاتفاق بتوافق الآراء على برنامج عمل متوازن وشامل. كما تدعو المجموعة إلى تعاون الدول الحائزة للأسلحة النووية في ذلك الصدد.

وتلاحظ المجموعة الأفريقية بدء نفاذ معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا في ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٩، وتناشد على وجه الخصوص الدول الحائزة للأسلحة النووية التي لم تصدق بعد على المرافق ذات الصلة للمعاهدة

السيدة هيغي (نيوزيلندا) (تكلمت بالإنكليزية):
يشرفني أن أتكلّم باسم الأعضاء السبعة في ائتلاف البرنامج
الجديد: أيرلندا والبرازيل وجنوب أفريقيا والسويد ومصر
والمكسيك وبلدي، نيوزيلندا.

إننا نرحّب بتعيينكم، سيدي، رئيساً للجنة الأولى
لهذا العام. وائتلاف البرنامج الجديد يتطلّع إلى دعمكم
والتعاون معكم بينما تقومون أعمالنا خلال الأسابيع المقبلة.

إنّ أصول ائتلاف البرنامج الجديد وتركيزه على نزع
السلاح النووي معروفة تماماً. فهي تستند استناداً ثابتاً إلى
معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تبقى حجر الزاوية
لجهودنا الجماعية. ونحن نستذكر الاتفاق التأسيسي لتلك
المعاهدة، الذي التزمت الدول الحائزة للأسلحة النووية
بموجبه بترع السلاح النووي وتعهّدت الدول غير الحائزة لها
بعدم تطوير أسلحة نووية، وتمّ التأكيد مجدداً على الحقّ غير
القابل للتصرّف في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

ويرى الائتلاف منذ فترة طويلة أنّ نزع السلاح
النووي وعدم انتشاره عمليتان مترابطتان ترابطاً عضوياً
ومتداعمتان. والتقدم مطلوب على كلتا الجبهتين.

وعدم الارتياح إزاء عدم إحراز تقدم في مجال نزع
السلاح النووي، في أعقاب مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم
انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدتها لعام
١٩٩٥، هو الذي أدّى إلى إنشاء ائتلاف البرنامج الجديد في
عام ١٩٩٨. ولا حاجة بنا إلى استذكار أنّ المؤتمر
الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ أقرّ ١٣ خطوة عملية نحو نزع
السلاح النووي. كان ذلك معلماً هاماً، ولكنه، للأسف،
لم يكن معلماً يُجسّد تطلعاتنا إلى تقدّم موضوعي بشأن نزع
السلاح النووي. لذلك، فإننا نرحب بالاهتمام المتجدد
والمتمامي بهذا الشأن، الذي شهدناه في السنوات القليلة
الماضية، وباتّساع نطاق الدعم المتزايد لإيجاد عالم خالٍ من
الأسلحة النووية.

ويحمل عام ٢٠١٢ وعوداً كبيرة فضلاً عن
التحديات، نظراً للمسائل العديدة التي تهم جميع الدول
الأعضاء. وإذ نقترّب من اجتماع اللجنة التحضيرية والمؤتمر
الاستعراضي لبرنامج العمل في العام المقبل، تدعو المجموعة
الأفريقية الدول الأعضاء إلى أن تكون منفتحة في حوارها
بغية تقديم الدعم والمساعدة الضروريين للرئيس المعين.

ومع أن العديد من الدول الأفريقية ليست ضمن
منتجي الأسلحة التقليدية ومصدرها الرئيسيين في العالم،
فقد عانت بشكل غير متناسب من الآثار الضارة للنقل
غير المشروع للأسلحة، مما أدى إلى آثار مزعزعة لاستقرارها
الاجتماعي - الاقتصادي. وفي هذا الصدد، تحيط المجموعة
الأفريقية علماً بالعملية المستمرة لإبرام معاهدة لتجارة
الأسلحة. وتعتقد المجموعة اعتقاداً راسخاً بأنه ينبغي أن
تهدف هذه العملية إلى إبرام معاهدة شاملة ومتوازنة ومنصفة
ومقاومة لأي إساءة استخدام سياسي. لقد أبدت الدول
الأعضاء التزاماً نحو العملية، وإذ نعد للاجتماع الأخير للجنة
التحضيرية والمؤتمر المعني بإبرام معاهدة لتجارة الأسلحة،
يحدونا الأمل في أن تناقش المسائل المتبقية في جو مقبول
لجميع الأطراف.

ونعرب عن تقديرنا للزخم الجديد الذي أعطي حتى
الآن لمركز الأمم المتحدة للسلام ونزع السلاح في أفريقيا،
ومقره في لومي، ونكرر أن المركز لا يزال بحاجة إلى الدعم
المستمر من جانب الأمم المتحدة. وتعتزم المجموعة الأفريقية
خلال هذه الدورة تقديم مشروع قرار بشأن الحاجة إلى
زيادة حفز المركز.

وتناشد المجموعة الأفريقية جميع الوفود إبداء المرونة
الكافية والإرادة السياسية اللازمة خلال هذه الدورة من
مفاوضات اللجنة الأولى. والمجموعة الأفريقية، من جانبها،
تؤكد للجنة مرة أخرى استعدادها للمشاركة الكاملة والبناءة
في جميع المفاوضات.

ومع بلوغ عُمر معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية نحو ٥٠ عاماً آنئذٍ، لن يكون التقييم عادياً؛ بل سيكون لحظة فارقة للمعاهدة ولهدف إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية. ولهذه الأسباب، سيدرس ائتلاف البرنامج الجديد عن كُتب المعلومات المقدّمة، إجراءً بإجراء، لكي يحدد مقدار التقدّم المُحرز حقاً في ما يتعلق بالالتزام الذي تعهّدت به الدول الحائزة للأسلحة النووية، لتسريع التقدّم بشأن الخطوات المؤدية إلى نزع السلاح النووي.

وأود إبداء بعض الملاحظات بشأن عدة إجراءات في خطة العمل. فمن المهمّ أنّها تشتمل على إعادة تأكيد محدد على الصلاحية المستمرة للخطوات العملية الـ ١٣ لعام ٢٠٠٠، والتعهد الواضح من الدول الحائزة للأسلحة النووية بإنجاز الإزالة التامة لترساناتها النووية.

وتحدر الإشارة أيضاً إلى أنّ المؤتمر الاستعراضي أعرب عن قلقه العميق إزاء العواقب الإنسانية الكارثية لأيّ استخدام للأسلحة النووية. وهذا التكرار للفقرة الأولى ذاتها من دياحة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تذكير صارخ بالمنطق الذي تستند إليه الإزالة التامة والنهائية لجميع الأسلحة النووية.

ويؤكد الائتلاف مجدداً أنّ الإزالة التامة للأسلحة النووية والالتزام بعدم إنتاجها ثانية أبداً، هما الضمانة المطلقة الوحيدة لعدم استخدام تلك الأسلحة أو التهديد باستخدامها. وبانتظار إزالتها، يؤكد الائتلاف المصلحة المشروعة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية في الحصول على ضمانات أمنية صريحة ومُلزمة قانوناً من الدول الحائزة للأسلحة النووية، يمكن أن تعزز نظام عدم الانتشار النووي.

وكما ذكرنا سابقاً، إننا لا نؤيد فكرة أنّ الأسلحة النووية، أو محاولة إنتاجها، تُسهم في السلم والأمن الدوليين. وما دامت بعض الدول تواصل حيازتها للأسلحة النووية،

إنّ اعتماد الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة ((NPT/CONF.2010/50 (Vol. I)) في أيار/مايو من العام الماضي، واشتمالها على خطة عمل للاستفادة من الخطوات العملية المتعلقة بترع السلاح النووي، التي أُنْفِق عليها عام ٢٠٠٠، تجسيد بارز لهذه القوة الدافعة والدعم. لكنّ مدى إثبات خطة العمل أنّها في النهاية إيجابية لمستقبل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، سيعتمد على الجهود الجماعية المبذولة من جميع الدول الأطراف لتنفيذها تنفيذاً صادقاً وملموساً.

وأود أن أوضح هنا ما يعنيه الفصل المتعلق بتنفيذ نزع السلاح النووي في خطة العمل، من وجهة نظر ائتلاف البرنامج الجديد.

أولاً، إنّ الإجراءات الواردة في هذا الفصل تستند بوضوح - إلى السطر الاستهلاكي من استنتاجات المؤتمر الاستعراضي - "سعيًا إلى تحقيق التنفيذ التام والفعال والعاجل للمادة السادسة" من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وهذا، يهيئ المسرح بعد ذلك لـ "خطوات عملية نحو الإزالة التامة للأسلحة النووية" ولمختلف "المبادئ والأهداف" (المرجع نفسه، ص. ٢٤) الجوهرية في رؤية المعاهدة للسلم والأمن في عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

ثانياً، تحدّد خطة العمل، بالوضوح ذاته، خطوات عملية معيّنة متوقّعة من الدول الحائزة للأسلحة النووية، وذلك من بين تدابير تنطبق على جميع الدول الأطراف. وهذه خطوات على الدول أن تُبلغ بها اللجنة التحضيرية عام ٢٠١٤، بغية إتاحة المجال أمام جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لإجراء تقييم في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥، وللنظر في الخطوات المقبلة من أجل التنفيذ الكامل للمادة السادسة.

الأمين العام، الذي دُعي إلى إنشاء مستودع مُتاح للعامه لحفظ المعلومات المقدّمة من الدول الحائزة للأسلحة النووية.

ونحن نرحب بالتطورات الثنائية والإقليمية الإيجابية التي حدثت مؤخراً، مثل بدء نفاذ المعاهدة الجديدة بشأن تدابير زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة، مع التذكير بتشجيع مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ لكلتا الدولتين على مواصلة المناقشات بشأن تدابير المتابعة الرامية إلى تحقيق تخفيضات أكبر لترسانتهما النووية وتوسيع نطاق هذه العملية لكي تشمل دولاً نووية أخرى كذلك.

وإلى أن تتحقق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، فإن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية يعزز السلام والأمن العالميين والإقليميين، كما يعزز عدم الانتشار النووي ويسهم في تحقيق هدف نزع السلاح النووي. وقد شجع المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ في وثيقته الختامية على إنشاء مزيد من المناطق الخالية من الأسلحة النووية، على أساس ترتيبات يتم التوصل إليها بحرية فيما بين دول المناطق المعنية. وينبغي أن يعقب هذا التشجيع تضافر الجهود الدولية من أجل إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في المناطق التي لا توجد فيها مثل هذه المناطق في الوقت الراهن، خصوصاً في الشرق الأوسط.

ويرحب ائتلاف البرنامج الجديد بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار النووي على بدء عملية تؤدي إلى التنفيذ الكامل لقرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط وعلى اتخاذ خطوات عملية في ذلك الصدد. وندعو الأمين العام ومقدمي قرار مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ١٩٩٥، وذلك بالتشاور والتعاون الوثيقين مع دول المنطقة،

متذرّعة بأسباب أمنية للقيام بذلك، فإنّ دولاً أخرى قد تسعى إلى الحصول عليها. ونحن نُكرّر دعوتنا الدول الحائزة للأسلحة النووية لكي تُواصل تقليص دور وأهمية الأسلحة النووية في جميع المفاهيم والمبادئ والسياسات العسكرية والأمنية.

وإننا نؤكد أنه لا بُدّ لجميع الدول الحائزة للأسلحة النووية من اتخاذ خطوات محدّدة وشفافة وقابلة للتحقق ولا رجعة فيها لإزالة جميع أنواع الأسلحة النووية، بغضّ النظر عن أماكنها، بما فيها الأسلحة النووية غير المنشورة وغير الاستراتيجية، بغية إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية. كما نُكرّر الإعراب عن قلقنا، الذي يُقرّه المؤتمر الاستعراضي، بشأن التطوير والتحسين النوعي للأسلحة النووية، وضرورة التوقّف عن إنتاج أنواع جديدة متطورة منها.

ويرحب ائتلاف بجهود الشفافية التي تبذلها بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية، وبالتركيز على هذا الموضوع في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي. وفي هذا الصدد، نستذكر أنّ الدول الحائزة للأسلحة النووية، في اجتماعٍ لمتابعة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، للأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن، عُقد في باريس في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، أعربت عن عزمها على العمل معاً لتحقيق هدفها المشترك المتمثل في نزع السلاح النووي بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بما في ذلك التعهد باتخاذ الخطوات المبيّنة في الإجراء ٥ من خطة العمل، وخاصة الإبلاغ والجهود الأخرى المنصوص عليها في الخطة.

ونأمل أن تتفق الدول الحائزة للأسلحة النووية قريباً على شكل موحد للإبلاغ، كما شجّع عليه المؤتمر الاستعراضي. وتنتلّع أيضاً إلى السماع عن خطوات يتخذها

بما في ذلك في مؤتمر نزع السلاح، التي تعوق الجهود المبذولة للنهوض بقضية نزع السلاح النووي في سياق متعدد الأطراف.

وفي هذا العام، سيقدم الائتلاف مرةً أخرى مشروع قرار. ويتطلع مشروع القرار إلى الدورة المقبلة لاستعراض معاهدة عدم الانتشار، ويشدد على العمل الذي ينتظرنا بشأن خطة عمل معاهدة عدم الانتشار النووي لعام ٢٠١٠. وسيسعدنا مناقشة نص مشروع القرار مع أي دولة من الدول الأعضاء الراغبة في ذلك. ونأمل، بما يتفق والاتجاهات الدولية السائدة على نطاق أوسع في مجال نزع السلاح النووي، في أن يتواصل في هذا العام نمو الدعم الذي حظي به مشروع قرارنا في السنوات الأخيرة.

وفي الختام، يرى ائتلاف البرنامج الجديد أن الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار النووي توفر في خطة عملها أساساً لزخم حقيقي نحو تحقيق وعود المعاهدة بشأن إزالة الأسلحة النووية. ويلتزم الائتلاف بالاضطلاع بدوره لضمان تحويل هذا الزخم إلى تقدم حقيقي، ونحن نبدأ الاستعداد بصورة جادة لعمليات التقييم في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ على النحو المبين في خطة عمل المؤتمر الاستعراضي.

ونظل مقتنعين بأن الإعداد على نحو حازم وسريع لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية يجب أن يبدأ الآن. ويتحتم على جميع أصحاب المصلحة اتخاذ خطوات عاجلة لتنفيذ الالتزامات التي تعهدوا بها لتحقيق هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

السيد تالبوت (غيانا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الأعضاء الـ ١٤ في الجماعة الكاريبية.

وأود أن أعرب لكم، سيدي، بالنيابة عن مجموعتي عن خالص التهاني على انتخابكم لرئاسة هذه اللجنة.

إلى الماضي قدما على وجه السرعة لانتهااء من جميع الاستعدادات اللازمة لعقد مؤتمر في عام ٢٠١٢ تحضره جميع الدول في الشرق الأوسط، بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط على النحو المتفق عليه في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، بما في ذلك تعيين الميسر وتحديد البلد المضيف، باعتبارهما أولوية.

ويشدد الائتلاف على أهمية استمرار تحقيق عالمية الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار، ويحث المجتمع الدولي على تعزيز جهوده في هذا الصدد.

ولا نزال ندعو إسرائيل وباكستان والهند إلى الانضمام إلى المعاهدة بوصفها دولا غير حائزة للأسلحة النووية ووضع مرافقها تحت الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في المحادثات السادسة الأطراف، بما في ذلك تلك الواردة في البيان المشترك الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ بأن تتخلى على نحو كامل ويمكن التحقق منه من جميع الأسلحة النووية والبرامج النووية القائمة، والعودة في وقت مبكر إلى معاهدة عدم الانتشار، والامتنال لاتفاق الضمانات الذي أبرمته مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ويكرر ائتلاف البرنامج الجديد تأكيد معارضته لأي تجارب أسلحة نووية. ونرحب بتصديق غانا وغينيا مؤخرا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وننظر بإيجابية إلى إعراب عدد من الدول، بما فيها بعض دول المرفق ٢ عن عزمها على مواصلة واستكمال عملية التصديق.

ويشجع الائتلاف جميع الدول على العمل معا للتغلب على العقبات في إطار الآلية الدولية لترع السلاح،

والصلات بين نزع السلاح والتنمية، وبين العنف المسلح والتنمية ثابتة وواضحة للعيان في منطقتنا. ذلك أن العنف المسلح يدمر التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية لمجتمعاتنا ويتطلب زيادة الاستثمارات الحكومية في مجال الخدمات الأمنية، الأمر الذي يؤدي إلى صرف التمويل بعيداً عن القطاع الاجتماعي.

ولهذه الأسباب، تواصل الجماعة المشاركة بنشاط في الاجتماع التحضيري للمؤتمر الدبلوماسي الذي سيعقد في عام ٢٠١٢ بشأن معاهدة تجارة الأسلحة. ونشكر السفير غارسيا موريتان على قيادته المستمرة لهذه العملية.

لقد وفرت الدورات التحضيرية الثلاث التي عقدت حتى الآن أساساً سليماً لتحقيق هدف الوصول إلى معاهدة موضوعية قوية ومتوازنة. وينبغي أن تكون المعاهدة ملزمة قانوناً، وأن ترسي أشد المعايير الدولية المشتركة الممكنة صرامة فيما يتعلق باستيراد وتصدير ونقل الأسلحة التقليدية، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخيرتها.

وبالنسبة للجماعة الكاريبية وللمنطقة عموماً، فإن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والعنف المسلح الذي ينشأ عنها، تشكل مشكلة خطيرة. ولا يزال استخدام هذه الأسلحة سبباً رئيسياً للصراع والجريمة المنظمة عبر الوطنية. كما أنها تشكل تهديداً للسلام والأمن والتنمية في المنطقة.

وستجتمع الدول الأعضاء في عام ٢٠١٢ أيضاً، بمناسبة المؤتمر الاستعراضي الثاني الذي يعقد مرة كل خمس سنوات لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وعلى الرغم من الطابع غير الملزم قانوناً للبرنامج، فإنه لا يزال يشكل أداة هامة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونتطلع

وأنا واثق بأنه في ظل قيادتكم وبدعم من المكتب، الذي نهني أعضائه أيضاً، ستتم إدارة عمل اللجنة بنجاح تام.

تؤيد الجماعة البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز.

ونعرب عن تقديرنا لوكيل الأمين العام سيرجيو دوارتي على العرض الذي قدمه في هذا الصباح.

يفيد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والبنك الدولي بأن لدى منطقتنا أعلى معدل للجريمة في العالم، وأن الأسلحة الصغيرة قد استخدمت فيما يربو عن نسبة ٧٠ في المائة من جرائم القتل التي ارتكبت. وهذا التمييز المريب - بحسب تعبير الأونرابل بالدوين سبنسر رئيس وزراء أنتيغوا وبربودا، في خطابه أمام الجمعية العامة - غير مرغوب به نهائياً. فنحن لم نطالب به أو نرغب فيه.

وتولي الجماعة الكاريبية أهمية قصوى للجهود المبذولة لمنع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحتها وإزالتها. وفي تموز/يوليه من هذا العام، اعتمد رؤساء حكومات الجماعة الكاريبية إعلاناً بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التزموا فيه، في جملة أمور، بتنفيذ جميع الإجراءات اللازمة على الصعيدين الوطني والإقليمي بهدف مكافحة الكاملة للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخيرتها، وضمان الامتثال الكامل لبرنامج العمل.

وفرض الضوابط عبر الحدود عنصر هام في الحد من ذلك الاتجاه. كما أن تعزيز التعاون بين الدول بهدف تقوية الضوابط عبر حدودنا البرية والبحرية والجوية هو أمر أساسي لمنع تحويل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ويسبب الاستخدام غير المشروع لتلك الأسلحة أضراراً جسيمة للتنمية البشرية والاقتصادية في منطقتنا.

الصعيد الدولي. ونشيد أيضا بعقد المؤتمر السابع المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والذي عقد على هامش الجزء الرفيع المستوى من الدورة الحالية للجمعية العامة. وقد لاحظنا في الماضي أن هذه المؤتمرات تضطلع بدور رئيسي في تيسير تحقيق هدف عالمية المعاهدة.

وتود الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية أن تنضم إلى الآخرين في حث الدول التي لم توقع المعاهدة بعد على أن توقعها وتصدق عليها في أقرب وقت ممكن. وإلى أن تدخل المعاهدة حيز النفاذ، نحث أيضا الدول على الالتزام بالوقف الاختياري والامتناع عن إجراء أي تفجيرات نووية تجريبية.

وترى دول الجماعة الكاريبية أن بدء نفاذ المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها في شباط/فبراير من هذا العام خطوة هامة للأمام نحو تخفيض أكبر ترسانات للأسلحة النووية الاستراتيجية وتديبرا هاما لبناء الثقة فيما بين البلدين الحائزين لأكبر مخزونات الأسلحة النووية في العالم. ونحث الطرفين على تنفيذ المعاهدة بنية خالصة.

وترحب الجماعة الكاريبية بتنظيم الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الأمان والأمن النوويين، الذي حضره رؤساء دول أو حكومات، بقيادة الأمين العام، السيد بان كي - مون، على هامش المناقشة العامة للجمعية العامة. ونرى أن هذا الاجتماع كان متابعة هامة للمؤتمر الوزاري بشأن الأمان النووي الذي عقدته الوكالة الدولية للطاقة الذرية في حزيران/يونيه.

لا يزال الحادث الذي لحق بأضرار محطة الطاقة النووية اليابانية في فوكوشيما داييتشي حيا في أذهاننا جميعا. ولا نزال نقف جنبا إلى جنب مع حكومة وشعب اليابان وهما يعملان للتعافي من تلك المأساة الهائلة. وهذه الأحداث

إلى استعراض برنامج العمل وتحديد الطرق والوسائل لتنفيذه في المستقبل تنفيذا تاما.

وسنكون مقصرين إذا لم نغتني هذه الفرصة لعرب مرة أخرى عن تقديرنا للسفير ماكلاي، ممثل نيوزيلندا، وفريقه على عقد اجتماع الخبراء الحكوميين المعني ببرنامج العمل في وقت سابق من هذا العام بنجاح. وبالنسبة للجماعة الكاريبية، لا يمكن إنكار قيمة المناقشات التي يقودها الخبراء حقيقة. ونرى أن الاجتماع الأولي قد أرسى أساسا قويا لعقد اجتماعات للخبراء الحكوميين في المستقبل.

إن استمرار وجود الأسلحة النووية يشكل تهديدا لجميع الشعوب في كل مكان. وينبغي مواصلة السعي إلى الإزالة التامة والكاملة لجميع الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى باعتبارها مسألة في غاية الإلحاح وذات أولوية قصوى.

وتنوه الجماعة الكاريبية بالدور الذي يضطلع به مؤتمر نزع السلاح بصفته الحفل الوحيد للتفاوض على إبرام صكوك ملزمة قانونيا في مجال نزع السلاح. ولقد اتخذنا خلال دورتنا السابقة القرار ٩٣/٦٥ بشأن تنشيط مؤتمر نزع السلاح، الذي تلتته جلسة عامة غير رسمية.

ورغم البيانات الإيجابية والطلبات العديدة لكي يبدأ مؤتمر نزع السلاح مناقشات موضوعية بشأن برنامج العمل الذي اعتمد في عام ٢٠٠٤ بوصفه مسألة ذات أولوية، لم يجرز أي تقدم. وما دامت حالة الشلل الحالية التي يتسم بها مؤتمر نزع السلاح مستمرة، فإن التزامنا الذي كثيرا ما نؤكد عليه بتهيئة بيئة دولية آمنة وسلمية لن يتحقق أبدا. ولا بد من التوصل إلى حلول بشأن سبيل المضي قدما.

وتؤكد الجماعة الكاريبية مجددا على أهمية دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ بالنسبة لجدول أعمال نزع السلاح النووي وعدم انتشاره على

تكثيف جهودنا من أجل أن تنفذ الدول الأعضاء قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) تنفيذا تاما.

إن دول الجماعة الكاريبية جزء من منطقة خالية من الأسلحة النووية بفضل معاهدة ثلاثيولكو الموقعة في عام ١٩٦٧. ونعتبر إنشاء هذه المناطق خطوة هامة لبناء الثقة المتبادلة والإسهام في نزع السلاح وعدم الانتشار في جميع أنحاء العالم. وتشجع الجماعة مرة أخرى تنفيذ مبادرات مماثلة لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى أن يسفر مؤتمر عام ٢٠١٢ لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط عن نتائج ناجحة.

وتؤمن الجماعة الكاريبية إيماننا راسخا بأنه بالإرادة السياسية الضرورية يمكن أن يتحقق نزع السلاح والأمن الدولي. وتنشاطر الرؤية المشتركة لعالم يسوده السلام والأمن وخال من الأسلحة النووية. ونناشد جميع الدول أن تتحلى بالشجاعة وأن تتخذ الخطوات التي ستمثل إسهامات إيجابية في نزع السلاح على نحو فعال.

السيدة مورغان (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية):

بداية، أود، سيدي الرئيس، أن أهنيكم وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم. ويمكنكم أن تعولوا على دعم وتعاون وفد المكسيك بشكل كامل كي يتكامل عملنا بالنجاح.

إننا نشهد حاليا فترة من التناقضات الكبيرة في مجال السلم والأمن الدوليين. وهناك إدراك متزايد في جميع أنحاء العالم لشرع السلاح النووي تجلى في التوصل بنجاح إلى المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها ودخولها حيز النفاذ، فضلا عن توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في المؤتمر الأخير للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة والتقدم المحرز في مؤتمر قمة الأمن النووي، الذي سيجتمع مرة ثانية في العام

التي وقعت في اليابان في وقت سابق من هذا العام وفي أماكن أخرى تعزز الرأي القائل بأن السلامة والأمن النوويين مسألتان تحظيان بالاهتمام العالمي، وتؤكد على ضرورة تحسين معايير السلامة الدولية وتعزيز التصدي لحالات الطوارئ على الصعيد العالمي. وتعرب الجماعة الكاريبية عن دعمها للدور الحاسم الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا الشأن.

وكما في السنوات الماضية، لن تتقاعس الجماعة الكاريبية عن توجيه الانتباه إلى عبور النفايات النووية لمياهنا. وستكون لأي حادث يقع أثناء نقل هذه الشحنات العابرة عواقب مميته على شعوب وبيئة واقتصاد منطقتنا. وتدين جماعتنا بقوة سوء استخدام مياه البحر الكاريبي لعبور النفايات النووية وتطالب بلدان منشأ هذه المنتجات باتخاذ الإجراءات الفورية لوضع حد لهذه الممارسة.

ومرة أخرى، ترحب الجماعة الكاريبية بالاختتام الناجح لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ الذي اعتمدت خلاله خطة عمل خمسية لزرع السلاح النووي وعدم انتشاره واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية - وهي الركائز الثلاث للمعاهدة. ويمثل ذلك خطوة هامة على الطريق نحو تحقيق الهدف النهائي وهو إزالة الأسلحة النووية. ونناشد جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تعمل على تنفيذ المعاهدة تنفيذا كاملا. وإذ نتطلع إلى مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥، لا بد أن نظل عاقدين العزم على كفالة تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في عام ٢٠١٠.

تشاطر الجماعة الكاريبية تماما المجتمع الدولي شواغله المتعلقة بالتهديدات التي يشكلها وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي جهات من غير الدول. ولذلك من الضروري

على الأسواق، مع إيلاء الاعتبار الواجب لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

وستتاح لنا في عام ٢٠١٢ أيضا فرصة لإجراء تقييم شامل لمنجزاتنا في محاربة الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وإنتاجها أثناء المؤتمر الاستعراضي للأطراف في برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وبعد انقضاء عشر سنوات منذ اعتماد البرنامج ترى المكسيك أن من الضروري التيقن مما إذا كانت هذه الأداة فعالة وقادرة على مواجهة التهديدات الجديدة التي يفرضها الاتجار المحظور بالأسلحة على المجتمع الدولي، من أجل وضع حد لهذه الظاهرة.

إن الاستخدام العشوائي للأسلحة التقليدية سبق الاعتراف على نطاق واسع بأنه تهديد لسيادة القانون والسلام الاجتماعي. وتبعاً لذلك، ستواصل المكسيك، في إطار الاتفاقية الخاصة بأسلحة تقليدية معينة، الترويج للمعايير المحسنة في اتفاقية أوسلو، وستناضل من أجل كفالة أن تتقيد قرارات الأطراف المتعاقدة السامية باحترام مبادئ نزع السلاح والمبادئ الإنسانية المحسنة في ذلك الصك الهام.

النقطة المرجعية لإجراءاتنا يجب أن تظل النهج المتعدد الأبعاد الذي يربط بين احترام حقوق الإنسان والأمن والتنمية.

وفيما يتصل بمنع الانتشار، تشاطر المكسيك الرأي بضرورة اتخاذ إجراءات منسقة حازمة وفعالة لمنع حصول العناصر من غير الدول على أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها. وتتفق المكسيك أيضا على أهمية إقرار آليات للتحكم بالمواد المزدوجة الاستخدام التي يمكن تحويلها إلى مكونات لأسلحة الدمار الشامل.

ولذلك سعت المكسيك في عام ٢٠١٠، عندما كانت عضوا منتخبا في مجلس الأمن ورئيسا للجنة المنشأة

القادم في كوريا. وقد انعكس هذا الإدراك - وبدرجة ليست طفيفة - في مفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف.

لا يمكن القبول بحالة الشلل التام في مؤتمر نزع السلاح في فترات الخمس سنوات الثلاث الماضية، وكذلك الجمود العقيم الذي شوهد كثيرا في مناقشات هيئة نزع السلاح. ولذلك، تدعم المكسيك مبادرة الأمين العام لاستعراض عمل آلية نزع السلاح بغية تنشيطها.

ويتعين علينا، في هذه المناقشة، أن ننظر بإرادة سياسية وإدراك حقيقيين في ما سيخدم أهداف تعزيز السلام والأمن وما يتناقض مع هذه الأهداف النبيلة. وستدعم المكسيك بنشاط أية مبادرة ترمي إلى ضمان الاستئناف الفوري لمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف، بما في ذلك في محافل بديلة عن مؤتمر نزع السلاح، وستسعى إلى تصويب ما جعل المؤتمر قاصرا عن أداء عمله، مثل سوء استعمال توافق الآراء الذي يعني استعمال حق النقض (الفيتو) في المؤتمر. ومن الواضح أن مؤتمر نزع السلاح لا يفي بالاحتياجات التي أسس لتبليتها. وهذه اللجنة الرئيسية للجمعية العامة تتحمل مسؤولية خاصة في ذلك الصدد، وهي مسؤولية لا يجوز لها أن تتصل منها لأي سبب كان.

وفي ضوء الزيادة المقلقة في عدد الإصابات الناجمة عن الأسلحة التقليدية، سواء في الصراعات الداخلية أو نتيجة للجريمة المنظمة، يجب على المجتمع الدولي أن يمنع الاتجار الطائش بتلك الأسلحة وتحويلها إلى الأسواق غير القانونية. وفي هذا الصدد تدعو المكسيك جميع الدول إلى العمل بروح بناءة أثناء الدورة الحالية بهدف الاتفاق على صك ملزم قانونا، وأعني بذلك معاهدة الاتجار بالأسلحة التي تتضمن أحكاما مهمة بشأن نقل الأسلحة التقليدية وتفرض قيودا

تلك المشاكل، إذا أردنا حقاً أن نرتقي إلى مستوى الظروف الإيجابية الحالية التي لم يسبق لها مثيل، من أجل تحقيق التقدم في واجباتنا في مجال نزع السلاح والمساعدة في تخفيض مستوى التهديدات المحدقة بالسلم والأمن الدوليين. فلنعمل على تحسين الآليات والأدوات التي تحقق النتائج ولنعمل على التخلص من الآليات والأدوات التي تمنعنا من القيام بذلك.

أخيراً، استمحووا لي بأن أعرب عن امتنان وفدي ودعمه للاقتراح بالسماح للمنظمات غير الحكومية بالمشاركة في عمل اللجنة. إن مشاركة ممثلي المجتمع المدني في اللجنة كان هدفاً أساسياً للرئاسة المكسيكية للجنة في عام ٢٠٠٤. ويؤمن وفد المكسيك بأن عملنا سيستفيد من مساهمة المنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية وغيرها، ويرحب بالتالي بتلك المبادرة، التي نرجو أن تثمر.

السيدة آيتيموفا (كازاخستان) (تكلمت

بالإنكليزية): هنتكم، السيد الرئيس، بمناسبة توليكم رئاسة اللجنة، ونهنئ أعضاء المكتب الآخرين بمناسبة انتخابهم. ونظمّنكم على مشاركتنا التامة أثناء قيادتكم لنا عبر جدول أعمالنا المعقد.

وأغتنم هذه الفرصة، بالنيابة عن وفدي، لأهنئ الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، السيد قاسم جومرد توكاييف، بمناسبة تعيينه في منصبه الجديد، وأتمنى له كل خير. وأشكر السيد سيرجيو دوارتي، الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، ومكتبه، على جهودهم التي لا تكل في خدمة عمل اللجنة والدول الأعضاء.

تحولت كازاخستان، من خلال غلقها من جانب واحد لثاني أكبر موقع للتجارب النووية في العالم، في ٢٩ آب/أغسطس ١٩٩١، إلى واحدة للسلم، حسبما وصفها رئيس الجمهورية نورسلطان نزارباييف. وإن الزيارة التي قام بها الأمين العام بان كي - مون في العام الماضي إلى

عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، إلى تشجيع اتخاذ تدابير متضافرة لتعزيز التنسيق بين الدول ضد انتشار أسلحة الدمار الشامل. وقد فعلنا ذلك إيماناً منا بأن نزع السلاح ومنع الانتشار عمليتان تعزز كل منهما الأخرى بالتبادل في جهودنا الرامية إلى بلوغ عالم سلمي آمن.

وتكرر المكسيك أيضاً التزامها الثابت بالإزالة التامة الكاملة للأسلحة النووية، التي ظلت هدف المجتمع الدولي طيلة عقود. ونكرر ندائنا إلى الدول النووية بأن تسير بحزم في ذلك الاتجاه وأن تخضع للمساءلة أمام المجتمع الدولي عن تلك الإجراءات في ظل مبادئ الشفافية والتحقق والارجعة، استناداً إلى المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ويجب علينا أن نواصل العمل في سبيل إضفاء الطابع العالمي على معاهدة عدم الانتشار. ولبلوغ تلك الغاية نحث إسرائيل وباكستان والهند على الانضمام إليها. وندعو أيضاً جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى العودة إلى المفاوضات السادسة وإلى إبطال إعلانها بالانسحاب من معاهدة عدم الانتشار. وندعو إيران إلى التحلي بالشفافية في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية من أجل تنمية الشعب الإيراني ونموه.

وبالإضافة إلى ذلك ثمة حاجة ملحة إلى بدء سريان معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وقبل بضعة أيام، في المؤتمر السابع المعني بتسهيل بدء سريان معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، الذي ترأسه وزيراً خارجية المكسيك والسويد، كرر أكثر من ٥٥ وفداً دعوتها إلى الدول الحائزة للأسلحة النووية التي لم توقع أو تصادق على المعاهدة بأن تفعل ذلك وتكون القدوة فتساهم في رفع المسألة من جدول أعمالنا.

تواجه اللجنة الأولى مسائل وتحديات معقدة، ولكننا مقتنعون بأن أمانها أيضاً فرصة لاتخاذ الإجراء اللازم وحسم

من اقتراح الأمين العام المؤلف من خمس نقاط. وتؤيد كازاخستان الدعوة التي وجهها المؤتمر السابع المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، الذي عقد في ٢٣ أيلول/سبتمبر.

إن بلدي يتعاون مع منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بغية النهوض بعمل نظام الرصد الدولي، من خلال مساهمة محطاته الوطنية الخمس المتطورة للتتبع على مدار الساعة كجزء من الجهد العالمي.

وبدعم من حكومة النرويج، تم إنشاء مركز دولي لتدريب الخبراء من بلدان آسيا الوسطى على جمع البيانات.

وتشي كازاخستان على جهود الجمعية العامة والأمين العام لتنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح، وسوف تتعاون تعاوناً كاملاً لكفالة أن تسفر أعمال المؤتمر عن نتائج ملموسة بشأن المسائل الرئيسية، وأساليب عمله، وتوسيع العضوية بغية إظهار تنامي الانخراط المتعدد الأطراف على الصعيد العالمي.

ولا بد من أن يعمل مؤتمر نزع السلاح مرة أخرى على بدء المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية كبنء ملء على جدول أعماله، إلى جانب مسألة التقييد بمبدأ الأنشطة السلمية في الفضاء الخارجي. وهذا الأخير يتصف بالأهمية، لأن كازاخستان تستضيف قاعدة بايكونور، وتشارك بنشاط في التعاون الوطني والمتعدد الأطراف في مجال الفضاء.

وتتطلع كازاخستان، إلى جانب الدول الأخرى في آسيا الوسطى التي تشكل المنطقة الخالية من الأسلحة النووية هناك، بدور حاسم في منع الانتشار العشوائي للمواد النووية، وبالتالي في مكافحة الإرهاب النووي.

ولقد دعا رئيس بلدي في خطابه أمام الجمعية العامة بتاريخ ٢١ أيلول/سبتمبر، إلى وضع صك دولي ملزم قانوناً

بؤرة التجارب في سميلااتنسك، حفزته على حث المجتمع الدولي، بإيمان متزايد على الدوام، على تحقيق نزع السلاح النووي الكامل.

منذ أن اجتمعنا آخر مرة شاهد المجتمع الدولي عدة معالم هامة على طريق الإرادة السياسية الملتزمة بتعزيز الزخم نحو نزع السلاح ومنع الانتشار. كما وقعت أحداث شتى تبعث على التأمل. فالمأساة التي حدثت في محطة فوكوشيما دايشي في شباط/فبراير والذكرى السنوية الخامسة والعشرين لكارثة تشيرنوبيل تجربانا على العمل بطريقة أفضل لحماية البشرية والتنمية المستدامة والكوكب من آثار الإشعاع.

ولما كانت اللجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي المقبل للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تقترب من موعد بدء أعمالها في عام ٢٠١٢، فإن العمل يجب أن يبدأ حالا على شتى الجبهات من أجل الإبلاغ عن الأهداف المتوقعة تحقيقها لعامي ٢٠١٢ و ٢٠١٥.

لقد ذكر الرئيس نور سلطان نزارباييف، في خطابه أمام الجمعية العامة الشهر الماضي، أن هناك حاجة إلى تعميم وتعزيز معاهدة عدم الانتشار، وزيادة الرقابة الدولية من جانب الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية على امتثال جميع الدول لالتزاماتها بعدم الانتشار. وأشار خصوصاً أنه في حين يُسمح لبعض الدول بامتلاك وتطوير أسلحتها النووية، يُمنع على الدول الأخرى حتى المشاركة في أعمال البحث والتطوير، مما يستلزم إعادة النظر في أحكام القانون الدولي ذات الصلة.

بالإضافة إلى ذلك، يعتقد رئيس بلدي أن إصدار إعلان عالمي لإنشاء عالم خال من الأسلحة النووية سيؤكد من جديد تصميم جميع الدول على التحرك خطوة بخطوة نحو وضع اتفاقية لمكافحة الأسلحة النووية. وكازاخستان تقدم دعمها الكامل والمطلق لهذه الاتفاقية، التي كانت جزءاً

الاجتماعات التي تعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وبالتنفيذ الفعال على مستوى منطقتنا للاجتماع الرابع من الاجتماعات التي تعقد مرة كل سنتين.

وسوف يبذل بلدي كل جهد ممكن كي يسفر مؤتمر عام ٢٠١٢ بشأن معاهدة تجارة الأسلحة، تمثيلاً مع القانون الإنساني الدولي، عن وضع الصيغة النهائية للمعاهدة القوية التي تمنع عمليات نقل الأسلحة على نحو غير مسؤول حيث تؤجج الصراعات، والفقر، وانتهاكات حقوق الإنسان الخطيرة.

ودعا الرئيس نزارباييف إلى إنشاء صندوق لحفظ السلام تستطيع كل دولة أن تساهم فيه بنسبة ١ في المائة من ميزانيتها الدفاعية. ويمكن للكميات الضخمة من الأموال التي تنفق على التراكم الهائل للأسلحة والعسكرة في جميع أنحاء العالم أن يعاد توجيهها نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية تحقيقاً لرفاه الإنسان والتنمية المستدامة.

واقترح رئيس بلدي أيضاً وضع إطار قانوني دولي لحيز المعلومات على الصعيد العالمي من أجل فرض الثقافة العالمية لأمن الفضاء الإلكتروني الحيوي جداً في المجتمعات المعاصرة.

وقد احتُفل في ٢٩ آب/أغسطس من هذا العام باليوم الدولي الثاني لمكافحة التجارب النووية، بغية المساعدة في رفع مستوى الوعي على الصعيد العالمي إزاء مخاطر الأسلحة والتجارب النووية. ويصادف هذا العام أيضاً الذكرى السنوية العشرين لهذه الخطوة التاريخية. وبغية أن تحتفل حكومتنا بكلا الحدثين، فهي تستضيف منتدى أستانا من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، بحضور رجال دولة وشخصيات وخبراء بارزين.

بشأن الضمانات الأمنية التي تقدمها الدول النووية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، إن معاهدة عدم الانتشار لم تكن فعالة، في رأيه.

ويسرني أن أبلغ اللجنة أنه، كجزء من إجراءاتنا الملموسة المستمرة لكفالة الاستقرار الإقليمي، استضافت كازاخستان في أستانا بتاريخ ٢٧-٢٩ أيلول/سبتمبر، وبدعم من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وحكومتها الولايات المتحدة والنرويج، حلقة العمل المعنية بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وحضرها ٣٠ مسؤولاً من منطقة آسيا الوسطى.

وتؤيد كازاخستان تماماً الاقتراح المقدم منذ أمد طويل لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. والتطورات الأخيرة تشير إلى وجود فرصة يمكن أن تكون بمثابة قوة حافزة. وبلدي على استعداد للعمل من أجل تحقيق أهداف مؤتمر عام ٢٠١٢ المعني بإيجاد منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

وثمة تدبير فعال لتعزيز نظام عدم الانتشار يمكن أن يتمثل في إنشاء بنك دولي للوقود النووي تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وبلدي مستعد للنظر في إمكانية إنشائه على أراضيها.

وعملت كازاخستان خلال رئاستها لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا العام الماضي، على مستقبل الأمن الأوروبي الأطلسي والأمن الأوروبي الآسيوي تمثيلاً مع المعايير الدولية. ومؤتمر قمة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الذي انعقد في أستانا عام ٢٠١٠ عزز جهود نزع السلاح على الصعيدين العالمي والإقليمي. وفي عام ٢٠١١، سوف يجري بذل الجهود ذاتها بوجود كازاخستان رئيسة لمنظمة التعاون الإسلامي.

وتلتزم كازاخستان بكفالة تناول جميع المسائل الحاسمة في عام ٢٠١٢ خلال اجتماع الدول الخامس من

في الواقع، في اجتماعات اللجنة الأولى في العام الماضي كان هناك قدر كبير من النقاش حول كيفية تنفيذ الإجراءات الواردة في الوثيقة الختامية. وهذه الغاية، قدمت اليابان مشروع قرار جديدا بشأن نزع السلاح النووي بعنوان "العمل الموحد من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية" (القرار ٧٢/٦٥)، يركز على التنفيذ المطرد لاتفاق عام ٢٠١٠. وكان في نيتنا أن يحدد القرار وتيرة أنشطة نزع السلاح النووي. وفي هذا العام، ستقدم اليابان، جنبا إلى جنب مع العديد من الدول المشاركة في التقدم، مرة أخرى مشروع القرار هذا بعد إضافة بعض التحديثات، ويحدونا أمل كبير في أن يحظى بتأييد ساحق مرة أخرى.

وألقي الآن نظرة على الأحداث التي وقعت منذ الاجتماعات السابقة للجنة الأولى. كانت هناك بعض التطورات البارزة التي ينبغي تسليط الضوء عليها.

في أيلول/سبتمبر، قررت اليابان وتسعة بلدان أخرى متماثلة في التفكير إطلاق مجموعة أفريقية أسميناها مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، تهدف إلى الاستفادة من الزخم الذي تولد عن مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار النووي عام ٢٠١٠. وعُقد اجتماع وزاري في برلين في شهر نيسان/أبريل الماضي، وآخر في نيويورك في الشهر الماضي.

وفي اجتماعنا في برلين، صغنا أربعة مقترحات ملموسة للعمل بشأن العناصر الرئيسية لخطة عمل المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار. ووفقا للإجراء ٢١ من تلك الخطة، التزمنا، على وجه الخصوص، بوضع مشروع استمارة موحدة للإبلاغ عن نزع السلاح النووي، لتكون مساهمة في المناقشات بين الدول الحائزة للأسلحة النووية، وقد أطلعنا عليها الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن. وكما أكدنا في بياننا في اجتماعنا الوزاري الثالث، فإننا نتطلع إلى المزيد من الإسهام في نزع السلاح النووي

كما يسرني أن أبلغ اللجنة بمبادرة كازاخستان ومعهد الشرق والغرب لبدء عمل منتدى النقاش في المجال النووي. إنها مجموعة فريدة ونشطة، تجمع بين ٣٠ دولة عضوا متباينة جدا - دول حائزة للأسلحة النووية وغير حائزة للأسلحة النووية، فضلا عن الدول الداخلة في معاهدة حظر الانتشار النووي وخارجها - ومعالجة المسائل الملحة المشتركة.

وختاما، نأمل من عمل اللجنة الأولى هذا العام، الذي يعزز التزام سياسي قوي متعدد الأطراف، أن يكفل حقبة جديدة من التعاون والعمل من أجل تحقيق السلام والأمن والاستقرار على الصعيد العالمي.

السيد أمانو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): بما أنني السفير الياباني المعين حديثا في مؤتمر نزع السلاح، يشرفني أن أدلي أمام اللجنة الأولى بهذا البيان.

أبدأ كلامي بالإعراب عن قنئتي لكم، السفير جارمو فينانين، ممثل فنلندا، على توليكم الرئاسة. وأؤكد دعم وفدي الكامل لكم.

قبل أن أبدأ هذا البيان العام كما ينبغي، أود أن أعرب نيابة عن الشعب الياباني عن امتناننا الصادق للدعم الذي تلقيناه من جميع أنحاء العالم في أعقاب الزلزال المدمر وموجات التسونامي والحادث الذي نجم عنهما في محطات فوكوشيما داييتشي للطاقة النووية التابعة لشركة طوكيو للطاقة الكهربائية.

لقد انقضى أكثر من عام منذ الاختتام الناجح لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، والذي اعتمد وثيقة ختامية (NPT/CONF.2010/50 (Vol. I)) تضمنت خطة عمل شاملة غطت جميع ركائز معاهدة عدم الانتشار. ويشكل ذلك الاتفاق الآن مركز تنسيق للسعي من أجل نزع السلاح النووي وعدم الانتشار على الصعيد الدولي.

القضاء على الأسلحة النووية بين عشية وضحاها. وهذا هو السبب في أننا نستمر في التأكيد على أن الخطوة المنطقية التالية لزرع السلاح النووي هي عقد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

في الاجتماع الرفيع المستوى بشأن تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح والمضي قدماً بالمفاوضات المتعددة الأطراف لزرع السلاح، المعقود في العام الماضي هنا في نيويورك، قالت اليابان:

”إن لم تظهر أي احتمالات للشروع في مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في إطار مؤتمر نزع السلاح، فإن اليابان، ومعها البلدان ذات التفكير المماثل، على استعداد لأخذ زمام المبادرة من أجل إيجاد منبر للمفاوضات“.

في الوقت الحالي، تنظر العديد من الدول في إمكانية اتخاذ خطوات ملموسة من أجل البدء في المفاوضات. ولكن في بحثنا عن طريقة للمضي قدماً، يجب ألا نخدع أنفسنا بالخوض في مناقشات لا نهاية لها وغير مجدية أو بالتعلق بالأمال الكاذبة. ما يجب علينا النظر فيه هو اتخاذ تدابير عملية ستؤدي إلى إجراء مفاوضات ويمكن أن يتفق عليها أصحاب المصلحة المسؤولون.

من التطورات المقلقة الأخرى استمرار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في تطوير برامج نووية وصاروخية، بما في ذلك برنامجها لتخصيب اليورانيوم، وهو ما يشكل انتهاكاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وتدعو اليابان جميع الدول إلى تنفيذ القرارات تنفيذاً كاملاً، كما تحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الامتنثال لالتزاماتها الدولية، بما في ذلك التخلي عن كل أسلحتها النووية وبرامجها النووية الحالية بشكل كامل وقابل للتحقق منه ولا رجعة فيه.

والشفافية في إطار جهودنا الرامية إلى تشجيع إحراز تقدم في هذه المسألة.

هناك أيضاً تطورات إيجابية فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية. ففي شباط/فبراير، أدخل الاتحاد الروسي والولايات المتحدة معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (معاهدة ستارت الجديدة) حيز التنفيذ. وترحب اليابان باستمرار روسيا والولايات المتحدة في تنفيذ الاتفاقية، وتشجعهما على مواصلة المناقشات بشأن تدابير المتابعة.

ونرحب أيضاً بأول اجتماع تعقده الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن لمتابعة مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار النووي، والذي عقد في باريس، حيث نوقشت قضايا الثقة المتبادلة والشفافية، من بين أمور أخرى. وتأمل اليابان أن تواصل مجموعة الخمسة الدائمين الحوار، بطريقة مفتوحة وشفافة، مع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من أجل النهوض بتنفيذ خطة عمل معاهدة عدم الانتشار.

على الرغم من هذه التطورات الإيجابية، ينبغي أن نلاحظ بقلق بالغ أن مؤتمر نزع السلاح قد فشل في الشروع في مفاوضات بشأن عقد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية خلال دورته لعام ٢٠١١ بالرغم من الدعوة التي وجهها المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ وقرار اللجنة الأولى في العام الماضي. ونحن نتفهم الرغبة القوية التي أبدتها العديد من الدول الأعضاء في الشروع في مناقشة خطة كبرى للتخلص من الأسلحة النووية. وتلتزم اليابان، بوصفها البلد الوحيد الذي عانى من القنبلة الذرية، التزاماً قوياً بتحقيق الهدف المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، ونحن نتشاطر هذه الرغبة بشدة. بيد أننا، في الوقت نفسه، ندرك أنه لا يمكن تحقيق

فيما يتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، سيمثل المؤتمر الاستعراضي بشأن برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، المقرر عقده في العام القادم، فرصة عظيمة للنظر في التقدم المحرز في تنفيذه. وتعرب اليابان عن تقديرها لاختيار نيجيريا في وقت مبكر رئيساً للمؤتمر الاستعراضي، وستعمل عن كثب مع الرئيس والدول الأعضاء الأخرى لتحقيق نتائج ناجحة.

كما فعلنا لسنوات عديدة، ستقدم اليابان خلال هذه الدورة بالاشتراك مع كولومبيا وجنوب أفريقيا، مشروع قرار بشأن الأسلحة الصغيرة. ونهيب بالدول الأعضاء تأييد مشروع القرار ونأمل أن يعتمد بتوافق الآراء.

أنتقل الآن إلى مسألة الأسلحة البيولوجية. في كانون الأول/ديسمبر سيعقد في جنيف المؤتمر الاستعراضي السابع لاتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية. في المؤتمر الاستعراضي السابق للاتفاقية اتخذت الدول الأطراف العديد من الإجراءات التي تم الاتفاق عليها، وقد حان الوقت هذا العام لتقييم تلك الجهود ودراسة الخطوات المقبلة. وستعمل اليابان مع الدول الأطراف الأخرى، بما في ذلك شركاؤها أستراليا، وجمهورية كوريا، وسويسرا، وكندا، والنرويج، ونيوزيلندا من أجل المساهمة في إنجاح المؤتمر.

وعندما ننظر إلى نزع السلاح بمجمله، يمكننا أن نلاحظ أنه أحرز بعض التقدم. غير أن التقدم ما برح بطيئاً. ولا يوجد حتى الآن أي توقع لكسر طوق الجمود في مؤتمر نزع السلاح، الذي يعرف بوصفه الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف في المجتمع الدولي بشأن نزع السلاح. ومن المستحيل أن نتجاهل تلك المجالات التي لم يُحرز تقدم فيها. وقد حان الأوان بالنسبة لنا الآن للنظر بجدية في طريقة ما للخروج من ذلك. واليابان مستعدة للمساهمة بصورة استباقية في المداورات لتحقيق هذه الغاية.

فيما يتعلق بالمسألة النووية الإيرانية، لا مناص أمام إيران من إزالة كل شكوك المجتمع الدولي وكسب ثقته. وستواصل اليابان العمل بالتنسيق مع المجتمع الدولي من أجل التوصل إلى تسوية سلمية ودبلوماسية لهذه المسألة.

بخصوص القضية النووية السورية، تأمل اليابان بشدة أن تتعاون سوريا تعاوناً تاماً مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأن توضح الحقائق ذات الصلة.

أود أيضاً أن أتطرق إلى التوعية بترع السلاح وعدم الانتشار. يجب من خلال التثقيف أن يدرك عامة الناس جيداً العواقب المأساوية لاستخدام الأسلحة النووية وأهمية نزع السلاح وعدم الانتشار. وخلال أسبوع نزع السلاح، ستنظم اليابان في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر نشاطاً موازياً بعنوان "شهادة الهياكوشا (الناجون من القنبلة الذرية)" بالتعاون مع مكتب شؤون نزع السلاح. وفي هذا الحدث، سيرسل هؤلاء المسؤولون الخاصون عن الاتصالات من أجل عالم خال من الأسلحة النووية رسائل إلى العالم لا يستطيع نقلها إلا أولئك الذين خاضوا تجربة مباشرة.

يشهد مجال الأسلحة التقليدية تحركات إيجابية. وترحب اليابان ترحيباً شديداً بهذا الاتجاه، ونحن مصممون على المشاركة بشكل كامل وبناء في جميع العمليات ذات الصلة.

بوصف اليابان أحد مقدمي مشروع القرار الأصليين بشأن معاهدة تجارة الأسلحة، فقد كانت من المؤيدين المتحمسين لعملية المعاهدة. ويشكل وضع صك ملزم قانوناً بشأن أعلى المعايير الدولية الموحدة الممكنة لنقل الأسلحة التقليدية مهمة عاجلة. ونحن سعداء بالتقدم الذي أحرز حتى الآن في مرحلة ما قبل المفاوضات. وتحت اليابان جميع الدول على مضاعفة جهودها من أجل إبرام معاهدة قوية في مؤتمر الأمم المتحدة في حزيران/يونيه.

الأسلحة النووية. ولكن لا تزال توجد آلاف الأسلحة النووية الجاهزة للاستعمال. ومن الحتمي إيجاد الإطار الزمني أو الأفق السياسي لإزالتها من الترسانات الوطنية.

إن إبرام المعاهدة الثنائية الجديدة بين الدولتين النوويتين الرئيسيتين ودخولها حيز النفاذ كان خطوة طيبة. ومهما يكن من أمر، هناك تطورات أخرى، خاصة تحديث منظومات الأسلحة، وتكرار المفاهيم والمذاهب البالية للردع النووي، لا تزال مصدر قلق. وعدم الاستعداد للتخلي عن "الردع النووي الموثوق" هو الدافع الرئيسي على زيادة الانتشار النووي أو الحياة الممكنة للأسلحة النووية من جانب أطراف من غير الدول.

وما دامت بعض الدول تعتقد أنها بحاجة للأسلحة النووية من أجل أمنها الوطني، فإن دولا أخرى أو كيانات من غير الدول قد يغريها اللجوء إلى هذه الأسلحة. إن العمل الفعل الذي طال أمده من أجل إقامة عالم خال من الأسلحة النووية لا يزال يشكل تهديدا رئيسيا لنظام عدم الانتشار الموثوق والمستدام ذاتيا وتهديدا للسلم والأمن العالميين.

لذلك من الحتمي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تلتزم بجميع التدابير المتعلقة بترع السلاح النووي التي يطلب إليها تنفيذها وفقا لخطط العمل المتفق عليها في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠. إن اجتماع الدول الحائزة للأسلحة النووية الذي عقد في باريس في تموز/يوليه الماضي كان الخطوة الأولى، بيد أنه يتعين القيام بالمزيد من الخطوات ونحن على أعتاب دورة الاستعراض المقبلة لمعاهدة عدم الانتشار. وسيتعين تقديم نتائج ملموسة وذات مغزى إلى الدول الأطراف الأخرى.

إن البلدان الأعضاء في ائتلاف البرنامج الجديد تقدم مرة أخرى مشروع قرار معنون "نحو عالم خال من الأسلحة

السيدة فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية):
أهنتكم يا سيادة الرئيس على انتخابكم وأتعهد لكم بدعم البرازيل الكامل لرئاستكم.

كذلك أشكر السفير سيرجيو دوارتي على ملاحظاته الاستهلاكية، وعلى عمله الهام بوصفه الممثل السامي للأمم العام المعني بشؤون نزع السلاح.

إن حادث فوكوشيما الذي وقع في آذار/مارس الماضية ذكرنا بأهمية استعراض شروط السلامة النووية وتعزيز التقيد العالمي بمعايير الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقد تشرفت البرازيل بترؤس المؤتمر الوزاري للوكالة بشأن السلامة النووية المعقود في حزيران/يونيه الماضي، وقد أيدت بقوة خطة عمل السلامة النووية التي وضعها المدير العام والتي اعتمدت قبل بضعة أسابيع.

بتاريخ ٢٢ أيلول/سبتمبر، وعندما تكلم الرئيس ديلما روسيف عند افتتاح الاجتماع الرفيع المستوى بشأن السلامة والأمن النوويين، تطرق إلى مبادرات البرازيل بشأن إجراء اختبارات التحمل واستعراض ظروف السلامة في مفاعل الطاقة النووية لدينا، ووجه نداء من أجل مسعى عالمي للنهوض بالسلامة والأمن واللذين في أوسع معانيهما يشكلان التزاما جديدا بترع السلاح النووي. ولا بد لترع السلاح النووي أن يظل يحظى حقا بأعلى أولوية لدينا. فالأسلحة النووية صنعتها الإنسان وحده وبوسعها تدمير الإنسانية على الفور وتغيير كوكب الأرض على نحو لا رجعة فيه.

وعلاوة على ذلك، فإن الأسلحة النووية تدمر حالة غير متوازنة من أساسها. والمصالح الأمنية الأساسية للدول التي تخلت عن خيار الأسلحة النووية لا تزال معرضة للخطر جراء وجود الترسانات النووية ذاتها. وبعد مرور أكثر من ٢٠ عاما على نهاية الحرب الباردة، تلاشت مبررات حياة

سيوفران فرصاً فريدة من أجل إجراء مناقشة مستفيضة لسائر القضايا التي ينطوي عليها إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. والبرازيل مستعدة لاقتسام تجاربها الناجحة.

إن اتفاقية الأسلحة الكيميائية تمثل قصة نجاح. ولكن بما أننا نقرب من الموعد المحدد للتدمير النهائي لمخزونات الأسلحة الكيميائية، ستتخذ الدول الأطراف قرارات مهمة لكفالة مصداقية نظام اتفاقية الأسلحة الكيميائية وتتحاشي سوابق سيكون لها آثار سلبية على الجهود التي تبذل في مناطق أخرى.

إن المؤتمر الاستعراضي لاتفاقية الأسلحة البيولوجية المزمع عقده في شهر تشرين الثاني/نوفمبر المقبل سيواجه العديد من جوانب عدم اليقين فيما يتعلق بمستقبل الاتفاقية. وتعتقد البرازيل أن استئناف المفاوضات بشأن وضع بروتوكول لتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية جدير بالدراسة الجادة، بينما من المتوقع وضع بدائل مؤقتة أو خطوات يمكن التنبؤ بها بغية تعزيز درجة أكبر من الثقة فيما بين الدول الأطراف.

إن الأسلحة التقليدية قد لا تهدد بقاء البشرية، غير أن استخدامها الواسع الانتشار وغير المسؤول لا يزال يتسبب بخسائر بشرية جسيمة. والبرازيل ما انفكت تشارك بهمة في جهود الأمم المتحدة المتصلة بالشفافية في مجال التسليح، وبناء الثقة ووضع الصكوك المتوخاة للتوفيق بين القانون الإنساني والاحتياجات الدفاعية المشروعة، ولا سيما الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة وبروتوكولاتها الخمسة.

لا يزال يجري إحراز تقدم مستمر ومجدٍ بشأن حظر الألغام المضادة للأفراد بموجب اتفاقية أوتوا. ولكن لا يزال يتعين فعل الكثير من حيث إزالة الألغام وتدمير المخزونات منها وإضفاء طابع العالمية على هذا الصك الهام، حيث أن دولا رئيسية حائزة للألغام لا تزال خارج إطار الاتفاقية.

النووية: التعجيل بتنفيذ الالتزامات بترع السلاح النووي“ (A/C.1/66/L.31). وفي هذا العام فإن ضمان الحصول على التأييد الكبير لهذا الاقتراح سيرسل إشارة سياسية قوية تدل على الالتزام الحقيقي بترع السلاح النووي، وتمهد الطريق أمام التنفيذ الناجح للالتزامات الواردة في المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار النووي في السنوات المقبلة.

وترى البرازيل أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية يوفر أداة قيمة للشفافية والائتمان والثقة المتبادلين. وأصبحت أغلبية الدول الأعضاء حالياً تنتمي إلى مناطق خالية من الأسلحة النووية، مما يشمل نصف الكرة الجنوبي بأكمله والمناطق المجاورة، فضلاً عن آسيا الوسطى، وهي أول منطقة يشملها ذلك في نصف الكرة الشمالي.

إن منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي لديها سجل ناصع في تدابير بناء الثقة والصكوك الكفيلة بترع فتيل الصراعات والتوترات. وتشهد معاهدة تلاتيلولكو الرائدة على التزام منطقتنا بالسلم والأمن وتطوير طاقة نووية يقتصر استخدامها على الأغراض السلمية.

وثمة مثال آخر على النهج الإقليمي الناجح، ألا وهو الوكالة البرازيلية الأرجنتينية لحصر ومراقبة المواد النووية التي نحتفل بالذكرى العشرين لتأسيسها هذا العام. وكما ذكر وزير العلاقات الخارجية البرازيلي، أنطونيو باتريوتا، فإن الذكرى العشرين للوكالة أمر:

”يدعو إلى التأمل في نموذج البرازيل والأرجنتين كمصدر للإلهام لمناطق أخرى من العالم، من قبيل الشرق الأوسط وشبه الجزيرة الكورية وجنوب آسيا“.

وتثق البرازيل بأن المنتدى الذي سيدعو إلى عقده المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في تشرين الثاني/نوفمبر ومؤتمر عام ٢٠١٢ بشأن الشرق الأوسط،

قدما بالمفاوضات المتعددة الأطراف لترع السلاح تتوافق مع رغبة واسعة النطاق في استئناف العمل الموضوعي للمؤتمر، بوصفه المحفل الوحيد المتعدد الأطراف لمفاوضات نزع السلاح. ولا فائدة من توجيه أصابع الاتهام ومحاولة تحديد المسؤوليات الفردية عن المأزق الذي طال أمده في المؤتمر. وفي الواقع، ثمة بلدان مختلفة تعارض بنودا مختلفة في جدول الأعمال، وليس معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية فحسب، بل أيضا الفضاء الخارجي ونزع السلاح النووي والضمانات الأمنية السلبية.

وإذا أردنا إصلاح مؤتمر نزع السلاح، فيجب أن يشكل ذلك جزءا من تعهد عام باستعراض آلية الأمم المتحدة لترع السلاح. وتحقيقا لهذه الغاية، سيكون عقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة مكرسة لترع السلاح مفيدا جدا. ويتمثل جوهر المسألة في عدم وجود إرادة سياسية فيما يتعلق بإزالة الأسلحة النووية. وثمة عدد من الصكوك التي تساعد على بلوغ ذلك الهدف، على سبيل المثال معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي لا يزال دخولها حيز النفاذ متوقفا على تصديق بعض البلدان الرئيسية.

وتعني إعادة مؤتمر نزع السلاح إلى العمل معالجة الأسباب الجذرية لتقاعسه عن العمل. ولا تنبع الصعوبات التي تواجه المؤتمر من نظامه الداخلي، أو من قاعدة توافق الآراء فيه. ففي الماضي، لم تمنعنا تلك القواعد نفسها من الموافقة على إطلاق المفاوضات، حتى مع بقاء بعض الخلافات الجوهرية. ويتعين علينا بذل قصارى جهودنا سعيا لإيجاد حل للجمود الحالي. وفي الوقت نفسه، ينبغي لنا الحرص على عدم التسرع للحلول السهلة التي قد تكون لها عواقب سلبية غير متوقعة وغير مرغوب فيها على الهيكل ذاته الذي يقوم عليه نزع السلاح المتعدد الأطراف.

وثمة حظر مماثل على الذخائر العنقودية، وهو حظر لا يسمح بأي استثناءات تتعلق بأجهزة متطورة جدا تتوفر لدى حفنة من البلدان المتقدمة النمو لم يتم تحقيقه بعد. وما فتئت البرازيل تؤيد بحث مسألة الذخائر العنقودية في سياق اتفاقية الأسلحة التقليدية المعينة. ويشجعنا التقدم نحو إبرام البروتوكول السادس للاتفاقية في المؤتمر الاستعراضي المقبل في تشرين الثاني/نوفمبر.

يجب علينا أن نشابر في جهودنا الرامية إلى تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وينبغي أن يظل الاتجار غير المشروع بتلك الأسلحة، التي تؤجج الصراعات وعدم الاستقرار في بعض المناطق، محورا لجهودنا.

في السياق ذاته، فإننا نؤيد المداولات الجارية بشأن إبرام معاهدة لتجارة الأسلحة، لأجل التصدي للاتجار غير المنظم والاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية. ونتطلع إلى الدورة الرابعة للجنة التحضيرية ومؤتمر عام ٢٠١٢ نفسه، على أمل إمكانية سد الفجوات المتبقية، وإمكانية التوصل إلى توافق في الآراء بشأن معاهدة لتجارة الأسلحة تكون موضوعية وعالمية وفعالة وغير تمييزية.

إن العالم الذي نعيش فيه يعتمد بشكل متزايد على أنشطة الفضاء الخارجي، التي هي أساسية في عالم اليوم. لكن مع ذلك، ثمة حاجة واضحة إلى نزع السلاح الوقائي. وينبغي أن تكون المفاوضات بشأن صك ملزم قانونا يمنع نشر أي منظومات أسلحة في الفضاء الخارجي، جزءا لا يتجزأ من برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح، حالما يجري التوصل إليه، بالتزامن مع مساعي نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين.

إن مبادرة الأمين العام بعقد الاجتماع الرفيع المستوى بشأن تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح والمضي

وللتصدي لتلك التحديات، يجب على جميع الدول الأعضاء السعي بحسن نية إلى تكثيف المفاوضات المتعددة الأطراف، على النحو المتفق عليه بتوافق الآراء في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لترع السلاح. وعلاوة على ذلك، يتعين على المجتمع الدولي مضاعفة الجهود لتعزيز قضية نزع السلاح باتجاه إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

ما فتئت فييت نام، بدافع من سياستها الخارجية القائمة على السلام والأمن والاستقرار والتنمية، تدعم جميع المبادرات والجهود الرامية إلى توطيد الصكوك الدولية لترع السلاح وتحديد الأسلحة، والإسهام بالتالي في تحقيق السلم والأمن الإقليميين والدوليين.

نظرا لضيق الوقت، يود وفد بلدي التطرق فحسب إلى النقاط التالية.

أولا، تؤيد فييت نام وتعزز بثبات نزع السلاح الشامل والكامل، مع إعطاء أولوية قصوى للأسلحة النووية وغيرها من أنواع أسلحة الدمار الشامل. ومن ذلك المنطلق، فإننا طرف في جميع الصكوك الدولية الرئيسية لترع أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة الكيميائية.

ونفي أيضا بالتزاماتنا بموجب جميع آليات الأمم المتحدة ذات الصلة، لا سيما تلك التي أنشأها مجلس الأمن، مع الاستمرار في يقظتنا التامة تجاه المسائل المرتبطة بالأمن والأمان النوويين.

ثانيا، تقدر فييت نام دور معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية باعتبارها حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم الانتشار. ومن شأن التنفيذ الكامل للمعاهدة بطريقة متوازنة حماية العالم من الدمار المحتمل بالأسلحة النووية. وفي

السيد لي هوي ترونغ (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ كلمتي بتهنئتك، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم لرئاسة هذه اللجنة الهامة في الدورة السادسة والستين. وأنا واثق أنه في ظل قيادتكم الحكيمة، سيدي، وبفضل الجهود الجماعية لجميع أعضاء المكتب، فإن اللجنة ستصل إلى نتيجة إيجابية.

ويؤيد وفد بلدي تأييدا تاما البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، وكذلك البيان الذي أدلى به ممثل ميانمار باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

نظرا لأن البشرية قد شهدت حريين عالميتين مدمرتين، مع خسائر ومعاناة فادحة، فإنها قد رغبت جددا في العيش في سلام وأمن من أجل بناء عالم مزدهر. وتشكل الجهود الدؤوبة للشعوب في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك على وجه الخصوص الجهود التي أدت إلى إنشاء الأمم المتحدة، حجر الأساس لصون السلم والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، فإن نزع السلاح وسيلة حيوية لتحقيق حماية فعالة للبشرية من ويلات الحروب والصراعات، وخصوصا من خطر نشوب حرب نووية.

وعلى مدى السنوات الماضية، جرى تصميم العديد من الخطط الثنائية والمتعددة الأطراف، التي تدعو إلى اتخاذ إجراءات للتقليل من الأخطار النووية. وفي الحقيقة، ثمة إشارة مشجعة فيما يتعلق بإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. لكن ومع مرور الوقت، لا تزال التهديدات الناجمة عن الأسلحة النووية وباقي أسلحة الدمار الشامل تطل برأسها. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال ثمة صعوبات خطيرة في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المسائل الجوهرية في جدول الأعمال التفاوضي الخاص بترع السلاح وعدم الانتشار. بل ويزداد قلقنا عندما نأخذ في الاعتبار خطر وقوع تلك الأسلحة بصورة غير مشروعة في أيدي الإرهابيين.

لجميع الدول أن تواصل الوقف الاختياري للتفجيرات التحريبية للأسلحة النووية أو أي تفجيرات نووية أخرى، وأن تمتنع عن القيام بأعمال من شأنها تقويض أهداف ومقاصد المعاهدة.

أخيراً وليس آخراً، فإننا نغتنم هذه الفرصة لنؤكد مجدداً دعمنا القوي لعقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح من أجل استعراض تنفيذ الدورة الاستثنائية الأولى، مع المشاركة الكاملة للدول الأعضاء.

وننضم إلى الوفود الأخرى في حث مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح على تحديد الجهود الرامية إلى التغلب على الجمود واستئناف عملهما الموضوعي في أقرب وقت ممكن.

إننا نؤمن إيماناً راسخاً بأن المناطق الخالية من الأسلحة النووية يمكن أن تقدم إسهامات مهمة لا لتحقيق الأمن الإقليمي والدولي فحسب، بل ولتعزيز عملية نزع السلاح الكامل. ولذلك، تلتزم فييت نام بمواصلة جهودها الحثيثة، جنباً إلى جنب مع الأعضاء الآخرين في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، لدعم معاهدة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا، وتشجيع الدول الحائزة للأسلحة النووية على الانضمام إلى بروتوكول تلك المعاهدة في أقرب وقت ممكن.

وختاماً، يعرب وفدي عن اقتناعه بأنه من خلال تعاون الوفود كافة، يمكن للجنة الأولى في الدورة هذه وضع تدابير ملموسة وعملية للنهوض بنزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار، لتقدم بذلك إسهاماً حقيقياً طال انتظاره من أجل صون السلام والأمن الدوليين.

السيد كاماو (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): أنضم إلى المتكلمين السابقين في تهنئتك، سيدي الرئيس، على

هذا الصدد، نحث الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تشرع في تنفيذ ٦٤ مجموعة من الإجراءات المحددة واردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠. إننا ندعو إلى بذل جهود تهدف إلى تحقيق عدم الانتشار جنباً إلى جنب مع جهود نزع السلاح.

ثالثاً، تدرك فييت نام تماماً الدور الرئيسي الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية وضماناتها في مجال تعزيز نظام التحقق من عدم الانتشار. ونحن نتشاطر الرأي القائل بأن مساعدة الوكالة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية تمثل التزاماً هاماً بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. والمعاهدة تؤكد، باعتباره صكاً رئيسياً في هذا المجال، الحق المشروع للبلدان في الحصول دون تمييز على فرصة إجراء بحوث بشأن الطاقة النووية للأغراض السلمية وإنتاجها واستخدامها.

رابعاً، كما أكد وزير خارجيتنا في بيانه الذي أدلى به أمام المؤتمر المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية الذي عقد في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، فإنه بمجرد دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، ستعزز بقوة آلياتنا القائمة في خضم سعيها إلى بناء عالم خال من الأسلحة النووية. ونحن مسرورون بملاحظة أن ثمة زيادة مطردة في عدد الدول الموقعة على المعاهدة وتلك التي صدقت عليها.

ولتمكين معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من دخول حيز النفاذ دون المزيد من التأخير، نحن مقتنعون بأنه يتعين على الدول الحائزة لأسلحة نووية القيام بدور ريادي في مجال السلم والأمن العالميين. وسيمهد تصديقها الطريق ويشجع كذلك باقي البلدان على أن تحذو نفس الحذو. وفي الوقت نفسه، وفي انتظار دخول المعاهدة حيز النفاذ، ينبغي

أما تبقى حبراً على ورق ما لم تظهر الدول الأعضاء الإرادة السياسية الحقة للالتزام بتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية في وقت مبكر. ونحث الدول كافة، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، على السعي بمزيد من الجدية للوفاء بالتزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار.

وكينيا تكرر دعمها الثابت لتحقيق عالمية دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ مبكراً. وندعو الدول التي لم توقع أو تصدق على تلك المعاهدة بعد إلى أن تفعل ذلك على سبيل الاستعجال. وندعو، تحديداً، الدول المذكورة في المرفق ٢ للمعاهدة، التي يعد تصديقها ضرورياً لدخول المعاهدة حيز النفاذ، إلى أن تفعل ذلك في أسرع وقت ممكن.

إن الآثار السلبية للتجارب النووية تتعدى الضرورات العسكرية بكثير. ومما يتنافى مع الأخلاق، سياسياً، أن تُعتمد سياسات نووية تفضي إلى أضرار بيئية وصحية قد تمتد آثارها لأجيال مقبلة. والوقف الطوعي الأحادي من جانب دول حائزة للأسلحة النووية ليس حلاً سحرياً في حد ذاته، فالمطلوب هو دخول معاهدة الحظر الكامل للتجارب النووية حيز النفاذ مبكراً.

وآلية نزع السلاح المتعدد الأطراف تتيح لنا السبيل الأمثل لمواصلة مفاوضات نزع السلاح. فالتحديات الأمنية الخطيرة التي تواجه البشرية تتطلب صكوكاً متعددة الأطراف وفعالة لتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار. ومن المؤسف، أن انعدام الحركة على هذا المسار قد أضعف آلية نزع السلاح، مما يضر بأمننا الجماعي.

ومن المؤسف كذلك أن مؤتمر نزع السلاح، ولأكثر من عشر سنوات، ما زال يخيب توقعات المجتمع الدولي. فقد أخفق المؤتمر في الوفاء بولايته، وعجز عن إطلاق قدراته. وكينيا ترى أن الركود الذي يكتنف مؤتمر

انتخابكم لقيادة عمل اللجنة في الدورة الحالية. كما أنهى سائر أعضاء المكتب، مؤكداً لكم تعاون وفدي.

وكينيا تؤيد البيان الذي أدلت به نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية والبيان الذي أدلت به إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز.

ويرى وفدي أنه لا يمكن أن يتحقق الأمن والاستقرار والسلام المستدام إلا من خلال الاستثمار المقصود والمحدد الهدف في الإنسان، عوضاً عن الاعتماد على الأسلحة المعقدة. فالاستثمار في تنمية الإنسان هو السبيل المؤكد الوحيد لزرع السلاح وتحقيق الأمن على نحو مجدي.

وما من دولة يمكن أن تنعم بالسلام والأمن ما لم يُكفلاً لجميع الدول الأخرى. ولذلك، لا بد لنا أن نتصدى جماعياً لمعالجة الأسباب الجذرية للصراع واليأس والفقر والجوع والتهميش وإنكار حقوق الإنسان.

وترى كينيا أن المفاوضات والاتفاقات المتعددة الأطراف هي السبيل السليم الوحيد لتحقيق نزع السلاح والأمن. ونقر بالدور البالغ الأهمية الذي تضطلع به اللجنة الأولى في معالجة مسائل نزع السلاح المهمة. وأهمية هذه اللجنة إنما تبرز من خلال العمل الجماعي والبناء لأعضائها. ولذلك، لا بد أن نرتقي إلى مستوى المناسبة وأن نستخدم هذه الهيئة المهمة من آلية نزع السلاح لدفع قضية تحديد الأسلحة ونزع السلاح قدماً.

وتبقى كينيا ملتزمة بأهداف عالم خال من الأسلحة النووية. وما فتئنا ننادي بأن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية هو الضمان المؤكد الوحيد لدرء أي تهديد قد تمثله هذه الأسلحة للبشرية.

واعتماد الوثيقة الختامية (NPT/CONF.2010/50)

(المجلد الأول)) لمؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة كان نجاحاً باهرًا. غير

الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أساسية لتنفيذ برنامج العمل.

وما فتئت كينيا تدعم إنشاء معاهدة لتجارة الأسلحة لتنظيم التجارة في الأسلحة. ونرحب بالتقدم المحرز صوب تحقيق معاهدة ملزمة قانوناً تنظم نقل الأسلحة التقليدية. ونخطط علماً بالتقدم الكبير المحرز في اللجان التحضيرية الثلاث، التي يقودها السفير غارسيا موريتان باقتدار، وتطلع إلى التفاعل البناء في اللجنة التحضيرية الرابعة والأخيرة في شباط/فبراير ٢٠١٢، إذ نمضي قدماً صوب المؤتمر الذي سيعقد في تموز/يوليه ٢٠١٢.

وكينيا من الدول الموقعة على اتفاقية الذخائر العنقودية واتفاقية أوتاوا، لاقتناعنا بالأهمية البالغة لدعم هاتين المعاهدتين، فالهدف منهما جعل عالمنا أكثر أمناً وإنسانية. وتبرهن الاتفاقيتان على أنه إذا توفرت العزيمة والإرادة السياسية، يمكن التوصل إلى قانون إنساني جديد وإلى صكوك لتزع السلاح تهدف في نهاية المطاف إلى تلافي الوفيات والمعاناة الإنسانية التي لا داعي لها.

وأخيراً، تحت كينيا الوفود كافة على اغتنام هذه الفرصة لإحراز تقدم حقيقي وجوهري على صعيد نزع السلاح المتعدد الأطراف. وثمة حاجة إلى متابعة متضافرة وقوية. ولذلك، من الأهمية بمكان ألا يضعف الزخم الذي تحقق حتى الآن. ويجب أن يستمر الحوار والتفاعل على كل جبهات نزع السلاح بالسرعة القصوى. وسيعمل وفدي بشكل وثيق مع الوفود الأخرى من أجل تحقيق تلك الغاية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في ممارسة حق الرد. وأذكّر اللجنة بأن هناك حداً أقصى قدره عشر دقائق للبيانات التي يُدلى بها، ممارسة لحق الرد.

نزع السلاح أمر غير مقبول، وأن ثمة حاجة ماسة إلى تنشيط عمله والمضي بمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف قدماً. وفي هذا الصدد، نقدر مبادرات الأمين العام الداعمة لهذه الجهود تقديراً كبيراً.

إن متابعة الاجتماع الرفيع المستوى المعني بتنشيط عمل مؤتمر نزع السلاح والمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف، المعقود في ٢٧ تموز/يوليه، قد سلط الضوء على أسباب الجمود الذي يكتنف المؤتمر. إلا أن الاجتماع أوضح بجلاء حرص المجتمع الدولي على الانتقال من الأقوال إلى عمل ملموس.

والحالة ليست أفضل في هيئة نزع السلاح. ومن الواضح لنا جميعاً أن الهيئة دخلت في غيبوبة امتدت لأكثر من عقد، مما أثار التساؤلات عما إذا كانت ملائمة للغرض الذي أنشئت من أجله وما إذا كانت تحقق أي إسهامات يعول عليها في ميدان نزع السلاح. والمشاكل التي تواجهها الهيئة في بناء توافق في الآراء يرجع تاريخها إلى حقبة الحرب الباردة. وواقع عالمنا اليوم مختلف تماماً.

إن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بشكل غير مشروع ما زال مدعاة للقلق البالغ لكينيا ولسائر القارة الأفريقية. ولا بد أن تطبق الدول برنامج عمل الأمم المتحدة المعني بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه من جميع جوانبه، على المستويين الوطني والإقليمي، لأن مشكلة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة مشكلة عابرة للحدود في الغالب.

في هذا الصدد، وفي منطقة شرق ووسط أفريقيا تحديداً، يواصل المركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة التنسيق ومساعدة الدول الأعضاء على معالجة مسألة المراقبة الفعالة لعمليات نقل الأسلحة داخل المنطقة وخارجها. ومن نافلة القول، إن إسهام الصكوك دون الإقليمية بشأن

بجلب أي وسيلة لإيصال الأسلحة النووية إلى الأراضي اليابانية. وذلك هو الواقع اليوم.

وفيما يتعلق بتكنولوجيا تخصيب البلوتونيوم، فإن لدى الحكومة اليابانية كل ما يلزمها من خبرة في هذا المجال ولديها أكثر من ٤٠ طناً من البلوتونيوم؛ وهي أكبر منتج للبلوتونيوم في العالم. كما أن لديها الخبرة. وبذلك، فإن بوسعها صنع قنابل نووية في غضون فترة إشعار قصيرة.

وأنتقل الآن إلى موقف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية فيما يتعلق بالمحادثات السداسية الأطراف. فقد مضت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قدماً بقوة في هذا الشأن. فهي أحد البلدان التي بادرت بعقد المحادثات السداسية الأطراف. ووضعنا خريطة طريق فعالة للغاية - تمثلت في البيان المشترك المؤرخ ١٩ أيلول/سبتمبر - الذي لا ينصّ على حقوق والتزامات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية فحسب، بل أيضاً على التزامات الأطراف الأخرى، وخاصةً الجهة الفاعلة الرئيسية، وهي أكبر دولة حائزة للأسلحة النووية. فهاتان هما الجهتان الفاعلتان الرئيسيتان في المحادثات السداسية الأطراف.

ولم تلجأ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى حيازة السلاح النووي إلا بسبب التهديد النووي القائم في شبه الجزيرة الكورية منذ عام ١٩٥٧، بنشر أول سلاح نووي لأكبر دولة حائزة لتلك الأسلحة.

وفيما يتعلق بالمحادثات السداسية الأطراف، فإن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على استعداد - وتواصل الدعوة - إذ تجرى محادثات بهذا الشأن حالياً - إلى استئنافها على أساس غير مشروط. وليست جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هي التي تضع الشروط؛ بل الطرف الآخر.

وبالتالي، فإنني أوصي ممثل اليابان بأن يقول الحقيقة في هذا الاجتماع.

السيد ري تونغ إيل (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): أولاً، أود أن أعرب، سيدي، عن تقديرنا لتوجيهكم الممتاز لجميع المشاركين في أعمال اللجنة.

لقد أشار ممثل اليابان إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية فيما يتعلق بتطوير الأسلحة النووية والقذائف وتخصيب اليورانيوم. وترفض جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية رفضاً قاطعاً و كلياً تلك الإشارة، لكونها مضللة بشأن الحقيقة الأساسية الماثلة في شبه الجزيرة الكورية. وأوصي ممثل اليابان بإجراء دراسة متعمقة لتلك الحقيقة الأساسية ولموقف اليابان.

ويتمثل موقف اليابان الحالي فيما يلي: تعبّر الحكومة اليابانية رسمياً عن ثلاثة مبادئ غير نووية. ذلك ما تقوله، لكنه لا يعبر عما تقوم به فعلياً. فأولاً، اليابان تغطيها المظلة النووية لأكبر دولة حائزة للأسلحة النووية في العالم. ثانياً، تجري اليابان مناورات حربية نووية واسعة النطاق على أساس شهري. ولا يوجد ثمة تمييز بين الأسلحة في هذه المناورات، إذ تشارك فيها مختلف أنواع الأسلحة الأكثر تطوراً، وجميعها موجهة ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وفيما يتعلق بالقذائف، فإن الحكومة اليابانية لا تتردد في الاشتراك في الدراسة المشتركة بشأن الدفاع المضاد للقذائف، والتي تسبب قلقاً متزايداً بشأن سلام وأمن منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

وأود في هذه المناسبة، أن أوجه انتباه الحاضرين إلى مسألة الصفقة النووية التي أبرمت سرّاً في عام ١٩٦٠ بين الحكومة اليابانية وحكومة أكبر دولة حائزة للأسلحة النووية. وبموجب تلك الصفقة النووية، سمحت الحكومة اليابانية للولايات المتحدة - أكبر دولة حائزة للأسلحة النووية -

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أذكر الوفود بأن قائمة المتكلمين المتجددة للمناقشة العامة ستغلق غدا الثلاثاء، ٤ تشرين الأول/أكتوبر، الساعة ١٨/٠٠. وينبغي لجميع الوفود المهتمة بأخذ الكلمة أن تبذل كل جهد ممكن لإدراج أسمائها في القائمة قبل حلول ذلك الموعد النهائي.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٥.
